مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

اتفاق عمان، والموقف الأمريكي منه (١١ شباط عام ١٩٨٥ـ ٧ تموز عام ١٩٨٦)

أ.م.د. رباح مرزه خضير المدحتي
مديرية تربية محافظة بابل

The Amman Agreement and the American position on it (February 11, 1985 - July 7, 1986).

Asst. Prof. Dr. Rabah Merzah Khudhair AL-Midhatee
Directorate of Education of Babylon Governorate
rabah.mrz@gmail.com

Abstract.

The study places the Amman Agreement concluded between the Hashemite Kingdom of Jordan and the Palestine Liberation Organization on February 11, 1985, under the circle of internal and external challenges experienced by the Arabs, especially since this agreement came in reaction to the international events that swept the Middle East region in developing a solution to the Arab-Israeli conflict. The US administration moved to withdraw Jordan to the Egyptian-Israeli treaty in 1979, as Jordan is one of the countries of the Arab ring around Israel, and Jordan has geographical and demographic ties with the Palestinians. The American interest gave a clear indication to the statesmen in the Kingdom of Jordan that their kingdom is the second stop to impose peace on it with Israel. Importantly, officials in Jordan must seriously look for diplomacy that brings them closer to the Palestinians represented by the PLO. The Jordanians knew very well that the Palestinians are the center of international attention and attention is on them, and Jordan cannot walk alone towards international agreements, except alongside the Palestinian negotiator. Jordan began to approach the PLO as the sole legitimate representative of the Palestinians. This Jordanian-Palestinian rapprochement was embodied in the conclusion of an agreement between them called the Amman Agreement on February 11, 1985. The highlights of the agreement include land for peace, and peace negotiations will take place in the context of an international conference attended by the five permanent members of the Security Council and all parties to the conflict, including the Palestine Liberation Organization. The U.S. administration interpreted the Amman agreement as being summarized in key points focused on the method of direct negotiations, the nature of the joint Jordanian-Palestinian delegation, and how the international conference will be held. These points defined the U.S. position on the agreement. The U.S. negotiator believed that some provisions of the agreement needed to be changed, while others needed to be replaced. The Americans expected Jordan to implement these amendments, but Jordan was unsuccessful in doing so. Conversely, the agreement quickly collapsed, leaving behind political disagreements between Jordan and the leadership of the Palestine Liberation Organization.

Keywords: Agreement, Amman, Jordan, Palestine, Position, American.

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

الملخص

تضع الدراسة اتفاق عمان الذي عقد بين المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ١١ شباط عام ١٩٨٥، تحت دائرة التحديات الداخلية والخارجية التي مر بها العرب، لا سيما ان هذا الاتفاق جاء؛ كردة فعل للأحداث الدولية التي عصفت بالمنطقة لوضع حل للصراع العربي – الإسرائيلي، اذ همت الإدارة الامريكية الى جر الأردن الى المعاهدة المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩، باعتبار الأردن احدى دول الطوق العربي حول اسرائيل وتربطه صلات جغرافية وديموغرافية مع الفلسطينيين، هذا الاهتمام الأمريكي، اعطى مؤشر واضح لرجال الدولة في المملكة الأردنية ان بلادهم هي المحطة الثانية لفرض السلام عليه، ومن هذه الاهمية، صار لزاما على مسؤولي الأردن ان يبحثوا بشكل جدي عن دبلوماسية تقربهم الى الفلسطينيين والمتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفهموا جيدا ان الفلسطينيين هم مركز الاهتمام الدولي والانظار متجه عليهم ولا يمكن للأردن ان يسير وحده نحو الاتفاقيات الدولية، الا والى بجانبه المفاوض الفلسطيني، وعليه بدأ الأردن التقرب الى منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، وتجسد هذا التقارب الأردني – الفلسطيني الى عقد اتفاق بينهما، اطلق عليه اتفاق عمان، وابرز ما تضمنه الاتفاق على ان تكون الأرض مقابل السلام، وتجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير، وفسرت الإدارة الامريكية اتفاق عمان، انه يتلخص في نقاط اساسية، تتمحور حول الطريقة التي يتم بها المفاوضات المباشرة وطبيعة الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، والكيفية التي يعقد بها المؤتمر الدولي، وهذه النقاط قد حددت الموقف الأمريكي من ذلك الاتفاق، ورأى المفاوض الأمريكي ان بعض فقراته تحتاج الى تغير والأخرى الى تبديل وانتظروا من الأردن ان يغير تلك التعديلات، لكن الأردن لم ينجح في ذلك، والعكس من ذلك انهار الاتفاق سريعا تاركا خلافات سياسية بين الأردن وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: اتفاق، عمان، الأردن، فلسطين، الموقف، الامريكي.

المقدمة:

عُرف عقد الثمانينات من القرن العشرين بالتحديات الحقيقة التي مرت بها القضية الفلسطينية، ومنعطفا خطيرا على مستقبل تلك القضية العربية والإسلامية على حد سواء، اذ أدى التزاوج والتوأمة الامريكية– الإسرائيلية وتقاسم المصالح بينهما في الشرق الأوسط، الى وضع القضية الفلسطينية في أولويات الإدارة الامريكية، محاولة من ذلك تجريد العرب من قضيتهم المصيرية، مستغلة بذلك ضعف الصف العربي وتشتت قيادات الدول العربية هذه من جهة، والتشرذم الذي أصاب الفلسطينيين داخل اطار المنظمة وخارجها من جهة أخرى، اذ رأت الإدارة الامريكية ضرورة اركاب الزعماء العرب في قطار اتفاقية كامب ديفيد التي عقدتها مع مصر عام ١٩٧٨، ورأى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ان الأردن عليه ان يكون المحطة الثانية لعقد اتفاقية مع إسرائيل، لان الأردن تربطه

صلات تاريخية وجغرافية مع الفلسطينيين، وعلى أساس ذلك، عقد ملك الأردن اتفاقا مع منظمة التحرير الفلسطينية في ١١ شباط عام ١٩٨٥، بالعاصمة عمان اطلق عليه اتفاق عمان، الذي ضم مجموعة من البنود ابرزها الأرض مقابل السلام كما ورد في قرارات مجلس الأمن، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني اذ يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الاردنيون والفلسطينيون من تحقيق الانسحاب الإسرائيلي، ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الاردن وفلسطين، وتجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وتكون المشاركة الأردنية – الفلسطينية ضمن وفد عربي مشترك.

باركت الإدارة الامريكية بالاتفاق الأردني – الفلسطيني، واثنت على بعض بنوده وعدتها خطوة متقدمة في طريق سلام عادل وشامل بين العرب وإسرائيل، وقدمت ثمة تسهيلات للاستفادة من مبادئ الاتفاق، لكن عدم انسجام الرؤى، وزيادة الشك والريبة لدى الفلسطينيين تجاه الأردن، وتبدد الثقة بين الفلسطينيين انفسهم، لان الاتفاق اثار دائرة واسعة من الجدل، وردود فعل متباينة في الساحة الفلسطينية، هذا الامر جعل الإدارة الامريكية تسحب تلك المباركة، وتبتعد عن حيثياته وترفض الاشتراك فيه، كل هذا أدى الى انهار اتفاق عمان بعد رفضه رسيما من قبل الحكومة الأردنية في ٧ تموز عام ١٩٨٦.

ومن هذه الأهمية، جاءت خطة البحث معقودة على مقدمة واربعة مباحث وخاتمة؛ فالمبحث الأول كان بعنوان حيثيات اتفاق عمان، والمبحث الثاني تطرق الى المبادئ الأساسية للاتفاق، اما المبحث الثالث درس موقف الولايات المتحدة الامريكية من المفاوضات المباشرة وطبيعة الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، وأخيرا المبحث الرابع اهتم في انهيار اتفاق عمان.

اعتمدت الدراسة على مصادر متنوعة منها الأوراق اليومية للرئيس الأمريكي رونالد ريغان والمتاحة على الموقع الالكتروني (https://www.reaganlibrary.gov)، وكذلك استفادت الدراسة من كتاب (عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية، من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٧)، للمؤلف علي محافظة، وكتاب (عملية السلام "الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧) للمؤلف وليام ب. كوانت، وكتاب (مذكرات جورج شولتز – اضطراب ونصر) لجورج شولتز، فضلا عن مجلة شؤون فلسطينية في اعدادها (١٤٤-١٤٥- ١٤٦- ١٤٧-١٤٨-١٥٠-١٥١- ١٥٢- ١٥٣-١٥٦-١٥٧-٥٨-١٥٩)، وغيرها من المصادر الأخرى.

المبحث الأول: مقدمات اتفاق عمان في ١١ شباط ١٩٨٥.

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

توصلت العقيدة السياسية الأردنية في عقد الثمانينات من القرن العشرين إلى حقائق عدة تخص بالقضية الفلسطينية، واحدة منها، ان منظمة التحرير الفلسطينية باتت الركن الأساسي للقضية الفلسطينية وان مركزية القرار الفلسطيني مرتبط بها، لا سيما بعد ان رفعت شعار (اللا سلام... اللا حرب) مع إسرائيل، هذا الشعار اوجس الخيفة لدى الأردنيين لأنه يشجع الإسرائيليين على تبني فكرة (الوطن البديل)[١] للفلسطينيين بعد تهجيرهم من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوطينهم داخل اراضي المملكة الاردنية، وبذلك عد تهديدا للكياني السياسي الأردني، لان إسرائيل غير مستعدة للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا يمكن للأردن بمفرده أن يتحمل نتائج استردادها عسكريا، لذلك لجأ ملك الأردن الى الحلول الدبلوماسية التي تتطلب اشراك منظمة التحرير في استعادة تلك الأراضي المحتلة بالطرق السلمية، والخطوة الأساسية المنوطة للمنظمة في اشراكها بعملية التفاوض يتطلب منها أن تقبل قراريّ مجلس الأمن الدولي، القرار الأول، المرقم ٢٤٢، لعام ١٩٦٧[٢]، والذي اكد على "**إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين: الأول، انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضي احتلتها في النزاع الأخير، والمبدأ الثاني، أنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها**"[٣]، والقرار الاخر، هو القرار رقم ٣٣٨ للعام ١٩٧٣، الذي دعا الى "**تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه**[٤]، وبذلك يكونا هذان القراران مقبولان لدى الولايات المتحدة الامريكية وحليفتها إسرائيل[٥].

بدأ الحسين بن طلال ملك الاردن[٦] حملة دبلوماسية بعد اخفاق مبادرة الرئيس رونالد ريغان (Ronald Reagan)[٧] للسلام التي اطلقها عام ١٩٨٢[٨]، من اجل فتح آفاق جديدة لتسوية سلمية في منطقة الشرق الاوسط[٩]، ورأى الملك أن المنظمة تكون قريبة من موقع المتقبل للمشاركة في العملية السلمية، وقدر أن ياسر عرفات[١٠] رئيس منظمة التحرير قد يضطر إلى إتباع نهج يهدف إلى حل القضية الفلسطينية يكون أقرب إلى الواقعية والناحية العملية، وكان عرفات في منظور الأردن، أميل إلى المسلك العملي والاعتدال في أرائه السياسية من بين زملائه في منظمة التحرير[١١]، لا سيما بعد ان اخذت الاحداث الحرجة تتوالى على قيادة منظمة التحرير، واجبارها على مغادرة بيروت عام ١٩٨٢، ثم مدينة طرابلس في نهاية عام ١٩٨٣، وبدأت تتزايد حدة الفصائل الفلسطينية المنشقة على ياسر عرفات ومن معه[١٢]، في وقت كانت ممارسات الملك حسين التكتيكية ترمي للحصول على اعتراف من عرفات بأن الأردن شريك في تمثيل الفلسطينيين، والذي يعده الملك الحق الذي حرم منه[١٣] منذ قمة الرباط عام ١٩٧٤[١٤]، علاوة على ادراك الساسة الأردنيون حجم الهزائم الخارجية والمحن الداخلية التي مرت بها منظمة التحرير الفلسطينية، وتتمثل في الخلافات بين الفصائل والحركات الفلسطينية المنضوية تحت لوائها، فبينما كانت المسؤولية ملقاة على عاتق حركة فتح[١٥] بسبب دورها القيادي في منظمة

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

التحرير، اذ واجهت مشكلة في مكان انعقاد الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني"[١٦]، ذلك أن سوريا حثت حلفائها من الفصائل الفلسطينية المعارضة لياسر عرفات على مقاطعة الدورة السابعة عشر، وكان أمام المنظمة بديلين في مكان انعقاد الدورة، هما: العراق او الأردن[١٧].

شجعت الخارجية الامريكية النهج الدبلوماسي الأردني في التقرب الى منظمة التحرير وكسب ودهم، وكانت على اتصال مستمر مع الملك، مقدمة له الدعم المتواصل كي لا يفقد الامل، ففي تشرين الاول عام ١٩٨٣، ابلغ الملك حسين الجانب الأمريكي انه ينوي استئناف الحياة النيابية في المملكة الأردنية والسماح للنواب الفلسطينيين من الضفة الغربية للعمل في البرلمان الأردني، وهذا تعبير واضح عن الرمزية الأردنية للشرعية في تولي المسؤولية على الفلسطينيين في الضفة الغربية، مما حفز الامريكيون للاتفاق مع الإسرائيليين ان يسمحوا للنواب الفلسطينيين في الضفة الغربية التنقل بحرية وعدم التدخل في سفرهم اذ التأم البرلمان الأردني[١٨]، وفيما يتعلق بمنظمة التحرير ترقب الملك حسين الرد الفلسطيني الرسمي من المنظمة لاستئناف الحوار الأردني – الفلسطيني بعد الانقسام الذي جرى في المنظمة وانحياز خالد الفاهوم[١٩] رئيس المجلس الوطني الى المنشقين وكانت الجزائر واليمن الجنوبي قد رفضتا استضافة المجلس الوطني[٢٠]، لذا طلب ياسر عرفات من الملك حسين بعد زيارة خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح واحد الأعضاء البارزين في منظمة التحرير الى عمان، السماح لها بعقد الدورة السابعة عشر داخل المملكة الاردنية[٢١]، وقد استثمر الملك حسين هذا الطلب ليكون فرصة للتقارب مع منظمة التحرير الفلسطينية عبر سماحه للمجلس الوطني الفلسطيني بمعاودة عقد اجتماعاته في عمان بعد انقطاع دام لأكثر من ١٤ عام على اثر أحداث أيلول ١٩٧٠[٢٢]، ومن منطلق التسامح الأردنيين قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ١ كانون الثاني عام ١٩٨٤، عقد المجلس الوطني في عمان، معللة ذلك " **بعد ان جبنا الأرض العربية طويلا وعرضا واستمعنا الى كل المسؤولين العرب، وكانت النتيجة ان رحب الأردن ترحيبا كبيرا بعقد المجلس لديهم؛ فتقرر عقده في عمان في التاريخ المحدد ٢٢ من تشرين الثاني عام ١٩٨٤**"[٢٣]، وعلى أساس ذلك، قرر ملك الأردن في ١٦ كانون الثاني عام ١٩٨٤، دعوة البرلمان الأردني إلى الانعقاد بعدما كان مجمدا منذ مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤، وشدد الملك على ضرورة مواصلة الحوار بين المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير، وهذا ما اكده الملك في خطابه على عزم حكومته بالتوصل مع منظمة التحرير "**إلى صيغة عملية للتعاون، وبمباركة ودعم عربيين من أجل إنقاذ الأرض والأهل**"[٢٤].

ان تحرك الملك حسين باتجاه منظمة التحرير من جديد محاولة منه لإعادة الحوار والاتفاق على صيغة مشتركة تضمن له السير نحو إبرام التسوية مع إسرائيل[٢٥]، لان القيادة الأردنية رأت في الانتخابات الإسرائيلية القادمة، فرصة مواتية لإعادة تنشيط عملية التسوية التي يفترض أن يكون للأردن دور مميز فيها[٢٦]، وصرح الملك في ١١ شباط عام ١٩٨٤، قائلا: "**ان هذا التلازم بالضرر والمصلحة بين الشعب الأردني وشقيقه الشعب**

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

الفلسطيني هو الذي يرسخ التزامنا القومي بالعمل معا لبلوغ امانينا الوطنية والقومية سواء بسواء، ومن منطلق هذه الحقيقة، وعلى أساس ادراك شعبينا العميق لها، فإننا عازمون على مواصلة الحوار المسؤول مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني – المنظمة الشرعية الحرة التي تمثل طموحات ومصالح الشعب الفلسطيني، وذلك من اجل تطوير صيغة للتعامل المشترك وللسير جنبا الى جنب في ظل الثقة المتبادلة والحرص الأكيد على بلوغ الهدف في وضع حد نهائي للاحتلال، وفي استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني"[٢٧].

دفع هذا الانفراج في العلاقات الأردنية – الفلسطينية، الملك حسين السفر الى واشنطن في ١٤ شباط عام ١٩٨٤، والتقى بالرئيس الأمريكي رونالد ريغان وفي اللقاء فاتح الملك حسين الرئيس الأمريكي بشأن لقائه بياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والسماح للمنظمة من عقد مجلسها الوطني على الأراضي الاردنية، وناقش الملك اعداد لقاء يجمع الرئيس ريغان مع ياسر عرفات لكن ريغان رفض اللقاء مع عرفات بوصفه رئيسا لمنظمة التحرير لان الإدارة الامريكية فضلت اعطاء الأولوية الى الأردن وتعده الطرف الأساس بالمفاوضات المرتقبة لانها عدت الملك حسين وبلاده ضرورة ملحة في عملية السلام، وهدفا رئيسا لا تتخلى عنه[٢٨]، وأراد ريغان ان يجرد عرفات من مسؤوليته في قيادة المنظمة، وان يتكلم بصفة شخصية لا باسم الفلسطينيين، من اجل عدم إعطاء الشرعية الكاملة للمنظمة ورئيسها بوصفه ممثلا عنها[٢٩]، وعدم حصول منظمة التحرير على الضمانات الأمريكية او التنازلات التي قد تثير موجة الانتقادات الإسرائيلية عليه، وهو مقبل على الانتخابات الرئاسية الامريكية[٣٠]، هذا لم يمنع زيارة ياسر عرفات الأردن واجتمع مع رئيس الوزراء الأردني أحمد عبيدات[٣١] في ٢ آذار عام ١٩٨٤، وأصدرا بيانا مشترك أكدا فيه ضرورة استئناف الحوار بينهما، وقررا دعم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكليف وفد خاص مشترك للقيام بجولة في الدول العربية لبحث موضوع الالتزامات العربية المتعلقة بالدعم المادي للفلسطينيين في الأرض المحتلة[٣٢]، ثم توالت الزيارات لأعضاء منظمة التحرير الى الأردن ؛ كبادرة حسن نوايا بين الطرفين، ففي ٢٧ أيلول عام ١٩٨٤، زار ياسر عرفات عمان مرة أخرى، لمناقشة بعض الأمور مع الأردنيين في موضوع الاستعدادات والترتيبات التي تخص الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطينية المزمع عقدها في المملكة الأردنية الهاشمية[٣٣].

وقُبيل الانتخابات الامريكية، اكد الرئيس ريغان في ٩ تشرين الأول عام ١٩٨٤، ان الأردن يبقى محط اهتمام السياسة الامريكية تجاه المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، لتطبيع العلاقات بينهما على غرار المعاهدة المصرية – الإسرائيلية[٣٤]، وتزامنا مع اعلان فوز ريغان بولاية رئاسية ثانية[٣٥] عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السابعة عشر في عمان بتاريخ ٢٢ –٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٨٤، وافتتحه الملك حسين بخطاب[٣٦] استعرض فيه المواقف الأردنية تجاه المنظمة، والمساعي السلمية لتسوية الصراع مع إسرائيل منذ عام ١٩٦٧،

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

وأشار الى العلاقة الخاصة بين الأردن وفلسطين بقوله: "**ان الدفاع عن فلسطين هو دفاع عن الأردن، مثلما الدفاع عن الأردن دفاع عن فلسطين، هذه هي العلاقة الخاصة التي حكمت وتحكم وستظل تحكم سياستنا الأردنية، هذه هي العلاقة المتميزة التي حاول العدو كسر حلقاتها، تنفيذا لمآربه، وحاول البعض تشويه صورتها بتحميلها ما لا يتحمله من مفاهيم حول نزعة هذا الجناح او ذاك في الهيمنة على الجناح الاخر**"[٣٧]، وطالب الملك أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني إبداء قدر كبير من المرونة والتكيف مع متطلبات الظروف الدولية، قائلا: "**ولنكن صريحين معكم، أيها الاخوة، حول قضيتكم المقدسة التي تهمنا مثلما تهمكم، وتؤثر علينا في مضاعفاتها مثلما تؤثر عليكم، ان الموقف الدولي بعامة يرى ان بالإمكان استرجاع الأرض المحتلة من خلال صيغة اردنية- فلسطينية، ترتب على الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية للوصول الى تسوية سلمية عادلة ومتوازنة، وإذا توفرت لديكم القناعة بهذا الخيار فوق ما بيننا من أواصر كأسرتين، وما يجمعنا من وحدة في المصير والغايات فنحن مستعدون للسير معا على هذا الطريق، والخروج للعالم بمبادرة مشتركة نهيئ لها الدعم والتأييد...**"[٣٨]، ثم عرض الملك مقترحات اردنية تكون أساس التعاون الأردني – الفلسطيني، وهي:

- القبول بقرار يّ مجلس الامن الدولي المرقمين ٢٤٢- ٣٣٨.
- عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة وبحضور أعضاء مجلس الامن الدائمين وسائر أطراف النزاع وتحضره منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.
- القبول بمبدأ الأرض مقابل السلام[٣٩].

كان عرض الملك لمقترحاته دافعا لمباحثات أكثر جدية بينه وبين ومنظمة التحرير، وكان لضغوط القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية أثرها في المنظمة، فقد ساد في الأوساط السياسية والشعبية في الأراضي المحتلة، في أعقاب خروج مقاتلي المنظمة من لبنان، حالة من الإحباط واليأس، واتجهت الأنظار نحو الأردن باعتباره بصيص الأمل الوحيد الذي بقي أمامها، وجاءت مبادرة الملك حسين باستئناف الحياة النيابية في الأردن لتعزيز هذا الأمل في نفوسها، وشعرت قيادة المنظمة بهذا التطور الذي يهدد شرعيتها، فسارعت إلى الحوار مع القيادة الأردنية قبل أن يفوت الأوان وتصبح مؤسسة سياسية فاقدة لقواعدها الشعبية وهيكل بلا روح، وشعرت قيادة المنظمة، في الوقت نفسه، أن الأردن أصبح محور اهتمام واشنطن، وأن مشاركة المنظمة في عملية السلام تقتضي منها الدخول من باب الأردن[٤٠]، وعلى أساس هذا التدرج، استجاب المجلس الوطني الفلسطيني لمقترحات الملك، واصدر في ختام جلساته بيانا تحت عنوان (الإعلان السياسي) تضمن النقاط الثلاث التالية:

- مواصلة العمل لتطوير العلاقات مع المملكة الأردنية الهاشمية بهدف تنسيق الجهد المشترك على قاعدة ما اتفق عليه العرب في مؤتمر فاس.
- إقامة اتحاد كونفدرالي[٤١] مع الأردن بعد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

- السير سياسيا ودبلوماسيا على استراتيجية تعتمد جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية[٤٢].

استؤنفت المحادثات والاتصالات السياسية بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير مع انتهاء اعمال المجلس الوطني في عمان، لوضع صيغة للتحرك الأردني – الفلسطيني المشترك، تمهيدا لعرضها على الدول العربية والأمم المتحدة بشأن ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وقد شكلت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لجنة خاصة للحوار مع الأردن ضمت كلا من: فاروق القدومي[٤٣] رئيس الدائرة السياسية ومحمود عباس وعبد الرزاق اليحيى وعبد الرحيم احمد أعضاء اللجنة التنفيذية، كما ضمت خالد الحسن[٤٤].

كان التوجه الجديد للملك حسين في هذا النشاط الدبلوماسي ليس لانتظار مشاريع أميركية جديدة سيكون مصيرها الفشل، بل للعمل على إحداث تقارب أمريكي – فلسطيني بالسعي نحو جعل منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بقرارين ٢٤٢ –٣٣٨، تمهيدا لاعتراف الولايات المتحدة بالمنظمة والعمل بعد ذلك على إقامة مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية بحلقاتها ومواضيعها كافة[٤٥]، وفي هذا المقام أكد الملك في ٢ كانون الأول عام ١٩٨٤، على المبادئ السياسية للأردن لتحركه بشأن السلام في الشرق الأوسط، وتضمنت:

١. الأرض مقابل السلام هو المبدأ الذي ينبغي أن تستند إليه أية تسوية سلمية عادلة ودائمة ومتوازنة، وهو غير قابل للتفاوض وليس شرطا مسبقا كما تدعي إسرائيل.
٢. مفاوضات السلام تجري حول الوسائل والأساليب والالتزامات التي تحقق هذا المبدأ وتثبته.
٣. مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات تجرى على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.
٤. تجرى المفاوضات في إطار مؤتمر دولي ترعاه الأمم المتحدة وتشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن مع سائر أطراف النزاع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.
٥. الأردن لن يكون بديلا للفلسطينيين في أية مفاوضات، ولكنه مستعد لان يكون شريكا مع المنظمة في أية مبادرة للسلام أو مسعى سلمي لحل القضية الفلسطينية.
٦. أما القدس العربية فلا بد أن تكون أيضا مشمولة مبدأ الارض مقابل السلام لانها احتلت بالحرب كأي بقعة أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة ولأنه لا سلام ما لم تعود القدس للسيادة العربية[٤٦].

تحركت الحكومة الأردنية في مجال تقريب وجهات النظر بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية في إمكانية إجراء حوار بين وفد فلسطيني وآخر أميركي، والضغط باتجاه إعلان منظمة التحرير قبولها بقراري ٢٤٢–٣٣٨، والعمل على إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك عبر لقاءات بين مسؤولين أمريكيين وأعضاء في المنظمة لبحث تسوية وتطبيع العلاقات، والعمل على عقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية[٤٧]، وتمهيدا لذلك التقى الملك حسين مع خالد الحسن في لندن بتاريخ ١٠ كانون

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

الأول عام ١٩٨٤، وقد أعرب الملك حسين عن أهمية عامل الوقت في التحرك السياسي، وأنه ينتظر قرار اللجنة التنفيذية بالنسبة للمقترحات الأردنية التي جاءت بخطاب الملك داخل المجلس الوطني الفلسطيني في عمان[٤٨]، ثم استقبل الملك حسين في ٢٣ كانون الأول، ياسر عرفات في عمان، وحضر المقابلة، من الجانب الأردني، أحمد عبيدات رئيس الوزراء، ومروان القاسم رئيس الديوان الملكي، وعدنان أبو عودة وزير البلاط، وزيد بن شاكر القائد العام للقوات المسلحة، ومن الجانب الفلسطيني، عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وعبد الرزاق اليحيى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وفهد القواسمي وخليل الوزير[٤٩] عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح، وقبيل بدء الاجتماعات صرح ياسر عرفات، أن اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تمخضت عن قرارات هامة، منها تشكيل لجنة لبدء حوار مفتوح مع المسئولين الأردنيين حول المقترحات الاردنية التي طرحها الملك حسين في خطابه الأخير، لكن مخرجات الاجتماع الأردني – الفلسطيني، لم يكن بمستوى طموح الأردنيين، لانه لم يسفر على النتائج المرجوة، فيما يخص التحرك المشترك بينهما، فقد أفادت مصادر سياسية أردنية "**أن المسئولين الأردنيين يدركون أن هناك خلافات في وجهات النظر بين أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح بشأن المقترحات الأردنية**"[٥٠]، وعلى هذا قامت اللجنة المركزية لحركة فتح، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بدراسة النقاط التي وردت في خطاب الملك حسين، واعداد الرد الفلسطيني عليها، وسلم فاروق القدومي الرد مع المقترحات الفلسطينية إلى القيادة الأردنية في ١٧ من كانون الثاني عام ١٩٨٥، وتضمن أربعة نقاط أساسية[٥١]، هي:-

١. رفض القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن والقرار ٣٣٨ المتصل به، لان القرار ٢٤٢ لا يأتي على ذكر المنظمة ولا على حقوق الشعب الفلسطيني، وهو يتطرق فقط، إلى قضية اللاجئين، كما أنه لا يلبي الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.
٢. رفض أي تفويض أو إنابة من قبل منظمة التحرير للأردن، واعتماد المبدأ الوحيد وهو المشاركة الفلسطينية من خلال وفد يمثل منظمة التحرير بشكل رسمي ومحدد.
٣. عدم القبول بمشروع الرئيس الأمريكي دونالد ريغان أو أي مشروع دولي يتجاهل منظمة التحرير، والأساس الأول للتحرك، بالنسبة لمنظمة التحرير، هو الاعتراف بها من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني، ودورها في إيجاد حل للقضية الفلسطينية.
٤. ترى منظمة التحرير أن من حق الأردن القبول بالقرار ٢٤٢ وبأي مشروع دولي آخر سبق أن قبل به، لكن الأردن بهذا أو ذاك لا يلزم منظمة التحرير.

لقد أوضح فاروق القدومي سبب رفض قيادة منظمة التحرير للقرار رقم ٢٤٢ بقوله: "**إن إسرائيل هي التي ترفض القرار ٢٤٢، وترفض جميع القرارات والمقترحات الدولية التي تنص على المبدأ القائل**

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

بمقايضة الأرض بالسلام، ويجب أن لا تجتمع لدينا أوهام في منظمة التحرير بأن إسرائيل تنفذ هذا القرار يوما ما، ويجب أن لا نختلف مع الأردن على قضية مرفوضة سلفا من عدونا"[٥٢].

وعقب سلسلة اجتماعات عقدتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في تونس (مقر منظمة التحرير الفلسطينية بعد عام ١٩٨٢) التي انتهت في ٢٤ كانون الثاني من ذلك العام، اذ صرح محمود عباس عضو لجنة الحوار مع الأردن بان أعضاء الوفد الفلسطيني سيطلعون الجانب الأردني على التصور الفلسطيني للتحرك مع الأردن في المدة القادمة[٥٣]، وفي هذا المقام وصل الى العاصمة الأردنية بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير برئاسة خالد الحسن في ٢٧ كانون الثاني، ليجري مباحثات مع الحكومة الأردنية حول ابرام اتفاق بين الطرفين[٥٤]، ثم قابل الملك حسين، وبحث معه العلاقات الأردنية– الفلسطينية، وعرض نتائج المباحثات الفلسطينية بشأن المقترحات الأردنية، وقام الملك من جهته، بتسليم خالد الحسن ردا رسميا أردنيا يتضمن وجهة نظر الأردن من مسألة التحرك المشترك[٥٥]، وفحوى هذا الرد ان على الجانب الفلسطيني ان يتخذ موقفا واضحا مهما كان محتواه بشأن المقترحات الاردنية التي طرحها الملك حسين اثناء القاء خطابه في افتتاح المجلس الوطني في عمان، وهي المقترحات التي تستند الى قرار ٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعدم تجزئة المبادرة الأردنية والتعامل مع القرار ٢٤٢ بمعزل عن الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام بإشراف الأمم المتحدة[٥٦]، وفي حين طالب الأردن بجواب سريع من قيادة المنظمة، لم يكن امام المنظمة الا التحرك العاجل لمواجهة الضغط الأردني، وقد تنقل خالد الحسن مرات عدة بين عمان وتونس ناقلا إيضاحات وتحفظات متبادلة، واخر مرة عاد فيها الى العاصمة التونسية، وكانت بحوزته ورقة عمل تحمل توقيع الجانب الفلسطيني والجانب الأردني على ورقتي عمل الجانبين، وقد رفضت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح صيغة التحرك الأردني– الفلسطيني المشترك، وكادت المحادثات ان تصل الى طريق مسدود لولا توجه ياسر عرفات الى عمان استجابة لرغبة عدد من المسؤولين الفلسطينيين المقيمين في الأردن، والذين ابلغوه ان لدى الأردنيين أفكارا جديدة يمكن ان تخرج المحادثات من ازمتها الراهنة، وقبل توجهه عرفات الى عمان، ترأس اجتماعيا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وحضر اجتماعيا اخر لحركة فتح لدراسة ورقة العمل الأردنية، وخلص الاجتماعان الى نتيجتين، اولاهما، الحؤول دون خلق أي خلاف مع الأردن، والنتيجة الثانية، عدم التخلي عن الثوابت الفلسطينية المعروفة، وفي مقدمتها رفض الانابة او التفويض والتمسك بحق المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني في اية مفاوضات مباشرة محتملة مع الاسرائيليين[٥٧].

المبحث الثاني: مبادئ اتفاق عمان ١١ شباط عام ١٩٨٥.

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

حاولت منظمة التحرير التوفيق بين موقفها الملتزم بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية وبين المقترحات الأردنية التي قدمها الملك حسين لدى افتتاح الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني[٥٨]، هذا التوفيق أسفر عن التقارب الاردني – الفلسطيني في وجهات النظر بين كلا الطرفين ونتج عنه قيام ياسر عرفات ومعه عدد من أعضاء قيادة المنظمة بزيارة الاردن [٥٩]، اذ وصل عرفات إلى عمان في ٧ شباط عام ١٩٨٥، واجتمع مع الملك حسين، وبدأت المناقشات تدور حول بعض البنود منها البند الخاص بالوفد المشترك وحق تقرير المصير[٦٠]، ومع عدة لقاءات مطولة بين القيادات الأردنية وقيادات منظمة التحرير الفلسطينية، وبين الملك حسين وياسر عرفات للتحرك المشترك بين الأردن والمنظمة لتحقيق تسوية سلمية عادلة للقضية الفلسطينية وقد جاء الاتفاق نتيجة ورقتي عمل، احداهما فلسطينية والأخرى اردنية، لا تحتويان على اختلافات جوهرية باستثناء ان الورقة الفلسطينية نصت على مشاركة اردنية وفلسطينية على قدم المساواة، ضمن وفد عربي مشترك، بينما دعت الورقة الأردنية الى مشاركة على قدم المساواة ضمن وفد مشترك دون تحديد[٦١]، وتمخض عن هذه المناقشات عن إبرام مسودة الاتفاق الأردني – الفلسطيني المشترك في ١١ شباط عام ١٩٨٥، اطلق عليه اتفاق عمان[٦٢]، ونص مشروع الاتفاق على أن الملك حسين قد تقدم به إلى اللجنة المركزية لحركة فتح، على النحو التالي[٦٣]

"انطلاقا من روح قرارات قمة فاس، المتفق عليها عربيا، وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتماشيا مع الشرعية الدولية، وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني[٦٤]، واتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على مواصلة السير معا نحو تحقيق تسوية سلمية لقضية الشرق الأوسط المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية والفلسطينية والأردنية وفق الأسس والمبادئ التالية"[٦٥].

١. الأرض مقابل السلام كما ورد في قرارات مجلس الأمن.
٢. حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني اذ يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الاردنيون والفلسطينيون من تحقيق الانسحاب الإسرائيلي، ضمن اطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الاردن وفلسطين.
٣. حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.
٤. حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.
٥. وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وتكون المشاركة الأردنية – الفلسطينية على قدم المساواة ضمن وفد عربي مشترك.

صرح ياسر عرفات عقب التوقيع على الاتفاق قائلا: "**ان الاتفاق هو تتويج للمسيرة الطويلة التي بدأناها مع الاخوة في الأردن والتي رعاها جلالة الملك حسين بجهده ووجدانه، والتي اتفقنا على السير فيها معا وسويا، والتي اكدتها ودعمتها اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الأخير في عمان. انني، وباعتزاز، اعتبر هذا اليوم تاريخيا، لانه سيدفع بقوة المسيرة الأردنية-الفلسطينية والمسيرة العربية ككل في مواجهة العدو ومخططاته الخطيرة. اننا سننطلق بالتحرك الأردني-الفلسطيني المشترك على أساس الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الأمم المتحدة، والتي تنص بوضوح على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ كطرف اساسي بممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية الى جانب الدول الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الامن والدول المعنية، وننطلق في دعوتنا الى المؤتمر الدولي للسلام من خلال موافقة عربية جماعية على انعقاد هذا المؤتمر**"[٦٦]، ومن داخل العاصمة عمان، اعلن محمد ملحم عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الاتفاق قائلا: "**انه يستند الى مقررات الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وان منظمة التحرير تقبل قرارات مجلس متكاملة لأنها، مجتمعة، تعطي الفلسطينيين حقوقهم الوطنية... ان الاتفاق هو رسالة للعالم فحواها ان الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لديهما موقف مشترك نحو التحرك لحل النزاع العربي-الإسرائيلي**"[٦٧].

أثارت أخبار التوصل إلى ذلك الاتفاق، وتسرب بنوده، دائرة واسعة من الجدل وردود الفعل[٦٨]، وفيما يتعلق بموقف فتح من الاتفاق، فكان اول تصريح اجمل هذا الموقف قد صدر عن صلاح خلف[٦٩] عضو لجنتها المركزية، الذي قال: " **ان الاتفاق الذي توصلت اليه منظمة التحرير الفلسطينية مع الأردن للتحرك المشترك لا يتناقض مع قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية... ان مشروع الاتفاق سيعرض على اجتماع طارئ للجنتين، التنفيذية لمنظمة التحرير والمركزية لحركة فتح لإقراره والتصديق عليه**"[٧٠]، ونفى خلف ان تكون المنظمة قد وافقت على قرار مجلس الامن ٢٤٢ ؛ كأساس للتحرك المشترك مع الأردن، وقال: "**ان موقف المنظمة من القرار لم يتغير**"، كما نفى ان تكون المنظمة قد فوضت الأردن بالتحدث نيابة عن الجانب الفلسطيني، مؤكدا على " **اننا نصر على ان المنظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وانها ستمثل هذا الشعب في أي مؤتمر او أي حديث وفي أي وقت**"[٧١]، وأعطى هذا التصريح انطباعا عن وجود تحفظات لدى عدد من أعضاء اللجنة المركزية على اتفاق عمان[٧٢].

دعت اللجنة المركزية لحركة فتح إلى عقد دورة اجتماعات طارئة في ١٨ شباط عام ١٩٨٥، للتباحث بشأن الاتفاق، وكانت أبرز النقاط المختلف حولها التي ظهرت قبل انعقاد دورة اللجنة المركزية هي: الوفد المشترك، وتقرير المصير الفلسطيني، وخلال الاجتماعات تم وضع أسس وثوابت فلسطينية للتحرك تقرر إرسالها إلى الملك حسين للاطلاع عليها، وأصدرت اللجنة المركزية بيانا بشأن التعديلات المطلوبة في نص الاتفاق[٧٣]، "**ان مشروع العمل المشترك الأردني- الفلسطيني يقوم على الشرعية الفلسطينية ممثلة في قرارات**

الدورتين الأخيرتين للمجلس الوطني الفلسطيني، في الجزائر وعمان، وعلى الشرعية العربية ممثلة في قرارات قمة الرباط ١٩٧٤ وفاس ١٩٨٢، وعلى الشرعية الدولية الكامنة في قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بصفة خاصة، بحقوق الشعب الفلسطيني وبالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس... ان مشروع العمل المشترك يجب ان يقوم على توفير الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني التي لا جدال فيها، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة... ورفض اللجنة التنفيذية لمشاريع الحلول والاتفاقيات المنفصلة، مثل اتفاقيتي كامب ديفيد ومشروع ريغان وقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢... ان منظمة التحرير توافق على هذا المشروع مع التأكيد على ضرورة ان يشمل هذا العمل الأطراف المعنية ممثلة داخل وفد عربي مشترك"[٧٤].

أعلن الأردن بنود الاتفاق على لسان طاهر حكمت وزير الاعلام، عبر مؤتمر صحفي عقده في عمان بتاريخ ٢٣ شباط عام ١٩٨٥، وجاءت الصيغة الأردنية على النحو التالي" :**انطلاقا من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربيا مع الشرعية الدولية وانطلاقا من الفهم المشترك لبناء المتعلقة بقضية فلسطين، وتماشيا علاقة مميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معا الشرق الأوسط، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، وفق الأسس والمبادئ التالية**"[٧٥].

١. الأرض مقابل السلام: كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن
٢. حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير، عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الإتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين .
٣. حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.
٤. حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.
٥. وعلى هذا الأساس، تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد أردني – فلسطيني مشترك.

تفاجأت القيادة الفلسطينية بتوقيت إعلان تفاق عمان، اذ صرح ياسر عرفات بأن الاتفاق ليس سرا، ولكن هناك تفاهم حول عدم إعلانه في الوقت الحالي، وقال: "**فوجئنا بنشره من قبل وزير الإعلام الأردني الجديد، وأنا لا أرى غضاضة في نشره، ولكن ما تألمت له نشره دون إشارة إلى بعض التوضيحات إطلاقا التي طلب الجانب الفلسطيني إدخالها إلى نص الاتفاق**"[٧٦]، وقد وضح فاروق القدومي في ٢٤ شباط عام

١٩٨٥، "**ان اللجنة التنفيذية اكدت في بيانها الأخير، رفضها لمشروع ريغان ولقرار مجلس الامن ٢٤٢ تماشيا مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني... ان تعديلات أساسية قد أجريت على مشروع العمل الفلسطيني – الأردني الذي صيغ، أصلا، بشكل يقبل التأويل والتفسير في نقاط عدة**"[٧٧]، وفي الوقت نفسه، سارعت قيادة المنظمة الى التحرك في اتجاه السعي لتعديل الاتفاق الأردني – الفلسطيني؛ كمحاولة للحد من ردود الفعل الفلسطيني المتصاعدة حول الاتفاق، واعلن الناطق باسم منظمة التحرير "**ان منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة، الاطار الوحيد المناسب للسعي الى حل عادل للمسألة الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بما فيها القدس..... ان المؤتمر الدولي يجب ان يضم الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن، وكافة اطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع بقية الأطراف**"[٧٨]، لذلك أعلن الجانب الفلسطيني نص الاتفاق، مع التوضيحات التي تم إرسالها إلى الملك حسين، والتي تتمثل في البند الثاني: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية متحدة كونفدراليا مع المملكة الأردنية الهاشمية، والبند الخامس: وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في إطار مؤتمر دولي تحضره الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتشارك في هذا المؤتمر الأطراف العربية المعنية ويكون من بينها وفد أردني – فلسطيني مشترك يضم، بالتساوي، ممثلين عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتم الاتفاق عليه بين الجانبين في ٤ آذار عام ١٩٨٥، وقد وافق المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية على الاتفاق الأردني – الفلسطيني[٧٩].

كان اتفاق عمان بالنسبة إلى منظمة التحرير يعني توكيد عزمها على السير في طريق الحل السلمي العادل الشامل الذي ما انفك يدعو إليه الأردن، وذلك انسجاما مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي اتخذها في دورته السابعة عشرة عام ١٩٨٤، والتي تضمنت مواصلة المنظمة لنضالها "**من أجل إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها**"، وكذلك يعني الاتفاق تخلي المنظمة عن فكرة الدولة العلمانية الديمقراطية التي تضم العرب واليهود على أرض فلسطين كلها، وهي الفكرة التي نادت بها حركة فتح ومنظمة التحرير، وأشار الاتفاق بصورة ضمنية إلى استعداد المنظمة للاعتراف بشرعية وجود الدولة الاسرائيلية على جزء من أرض فلسطين، والتخلي عن مبدأ ا لكفاح المسلح سبيلا وحيدا لتحرير فلسطين، واعتماد الحل السلمي سبيلا للعرب جميعا في حل القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية العرب القومية الأولى، وحصر هذا الحل في أيدي الطرفين المعنيين الأردني والفلسطيني، وعلى الرغم ان منظمة التحرير لم ترى هذا الاتفاق حلا للقضية الفلسطينية، ولا برنامجا أردنيا – فلسطينيا للعمل المشترك، وإنما قاعدة واسعة يمكن الاستناد

إليها في التحرك السياسي الأردني- الفلسطيني نحو الحل السلمي، وهو أول صيغة مقبولة للتعاون بين الحكومة الأردنية والمنظمة[٨٠]، ولأول مرة يوافق ياسر عرفات صراحة على صيغة الأرض مقابل السلام، وهي في صلب القرار رقم ٢٤٢، كما انه قبل مفهوم الكونفدرالية مع الأردن بدلا من دولة فلسطينية مستقلة، ووافق على اشتراك الفلسطينيين في وفد مشترك مع الأردن، وقد رأى الملك حسين في هذا الاتفاق انفتاحا فلسطينا للوضع الراهن، وتوقعا ان تكون استجابة واشنطن متناسبة معه، وبدلا من ابراز الولايات المتحدة لتحول عرفات في مفاهيمه، فإنها شددت على قضية إجرائية منتقدة فكرة التفاوض في مؤتمر دولي يمكن للاتحاد السوفياتي فيه ان يؤدي دورا مهما، وكان ريغان يريد استبعاده من اية مفاوضات سلام عن الشرق الأوسط، واصرت الولايات المتحدة بشكل لا يتزعزع على الإبقاء في اطار اتفاقية كامب ديفيد[٨١].

لاقى اتفاق عمان معارضة شديدة من بعض الفصائل الفلسطينية، وعدته انحرافا سياسيا للمشروع الفلسطيني، ورأت فيه خسارة فلسطينية، والأردن هو الرابح الوحيد على حساب مصالح الشعب الفلسطيني، وكانتا الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية قد تصدرتا المعارضة على الاتفاق، واطلقت الجبهة الشعبية على ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير وأعضاء اخرين بـ (اليمين المنحرف) في منظمة التحرير الفلسطينية، اذ وصفه جورج حبش[٨٢] الأمين العام للجبهة الشعبية، بأنه انحراف عن الخط الوطني للثورة، ودعا إلى تشكيل جبهة وطنية عريضة لمواجهته واسقاط نهج الانحراف ورموزه، واستعادة الخط الوطني للمنظمة. وقال حبش: "**إن جبهة الإنقاذ ستبقى مشدودة كل الانشداد لمتابعة الحوار والنقاش مع الرفاق في الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني انطلاقا من حرصها على رص الصفوف لكل القوى المعارضة لاتفاق عمان**"[٨٣]، ثم أنشأت مع باقي المنشقين الفلسطينيين قيادة مشتركة تهدف إلى إفشال الاتفاق والإطاحة بياسر عرفات. كما أدانت الجبهة الديمقراطية الاتفاق واعدته صياغة جديدة لمقترحات الولايات المتحدة الأمريكية، وجددت دعوتها لإسقاط اتفاق عمان، وطالب أمينها العام نايف حواتمة[٨٤] الزعماء العرب بالتدخل لإلغاء الاتفاق[٨٥]، وردا على الانتقادات الفلسطينية الأخيرة التي وجهت إلى اتفاق عمان، أكد خالد الحسن أن الاتفاق مع الأردن كان ضرورة على المستويين المرحلي والإستراتيجي، فالوجود الحدودي لمنظمة التحرير في الأردن يعيد الحيوية للنضال الفلسطيني، والعلاقة الثنائية الطبيعية بين الأردن والمنظمة تنعكس إيجابا على المصالح اليومية للفلسطينيين داخل وخارج الأردن[٨٦]، وعلى الصعيد الشعبي رفضت بعض الفئات الفلسطينية الاتفاق لأنه كبل ايديهم ورسخ الانقسام في الساحة الفلسطينية، باعتباره تتويجا لحملة الضغوط التي مورست على المنظمة من قبل الأنظمة المتآمرة وأمريكا بإرغامها على الاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ -٣٣٨[٨٧]، كل هذا لم يمنع من تفعيل مفردات اتفاق عمان اذ خطا الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية أولى خطواتهما في مسيرة التحرك المشترك بتوجيه وفودهما المشتركة إلى عواصم الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن

الدولي لاطلاعها على الموقف المشترك بين الجانبين لتسوية أزمة الشرق الأوسط، ومن ذلك توجه وفد مشترك برئاسة ياسر عرفات إلى الصين في ٦ أيار عام ١٩٨٥، لتوضيح مفردات اتفاق عمان وشرح أبعاد التحرك المشترك الأردني – الفلسطيني نحو السلام في الشرق الأوسط، واستغرقت الزيارة ٥ ايام، رجع عرفات بعدها إلى عمان، وذكر أن المسئولين الصينيين أكدوا الموقف الثابت للصين من قضايا منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية[٨٨].

المبحث الثالث: موقف الإدارة الامريكية من المفاوضات المباشرة، وطبيعة الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك.

قابلت ادارة الرئيس ريغان اتفاق عمان بـ " ترحيب ممزوج بالحذر"[٨٩]، اذ رحبت الولايات المتحدة بالاتفاق[٩٠]، وعدته خطوة متقدمة لدعم مساعيها في إيجاد بدلائل سلمية جديدة للقضية الفلسطينية [٩١]، وقد عبر الرئيس ريغان عن ايمانه بإمكانية تحقيق السلام الدائم والعادل على اساس قراريّ مجلس الامن الدولي المرقمين ٢٤٢–٣٣٨، اما حقوق الشعب الفلسطيني فينبغي التطرق اليها في المفاوضات المباشرة، ودعا ريغان الى وضع حد للمأساة الفلسطينية وفتح صفحة جديدة[٩٢]، مؤكدا على "**ان السلام الثابت يجب ان يكفل امن جميع الدول في المنطقة وتحقيق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة**"[٩٣]، ورأى جورج شولتز (George Shultz)[٩٤] وزير الخارجية الأمريكي، في اتفاق عمان انه "**خطوة مشجعة**" اتجاه وضع حلول للصراع العربي – الإسرائيلي[٩٥]، وابدى شولتز اهتماما واضحا في موضوع المفاوضات المباشرة بين الأردن وإسرائيل[٩٦]، ومن هذا المنطق، علق لاري سبيكس (Larry M. Speakes) المتحدث الرسمي باسم الإدارة الامريكية في ١٣ شباط عام ١٩٨٥، على اتفاق عمان، قائلا: "**ان اي نوايا معلنة تستهدف التوصل الى تسوية سلمية للنزاع في الشرق الاوسط ستكون خطوة بناءة، وانه لأمر حيوي ان يتم البحث عن تسوية الى قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢**"[٩٧]. اما اقوى سبب لحذر واشنطن من اتفاق عمان؛ فهو حسب قول ريتشارد مورفي (Richard Murphy) مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا يتلخص في انه " **اذا كان سيحصل اي تقدم نحو التفاوض بين العرب واسرائيل، فان قوة الدفع الاساسية للتحرك في هذا الاتجاه، يجب ان تأتي من المنطقة نفسها... وان الولايات المتحدة بحاجة الى شيء من شأنه تحريك عملية السلام؛ فالتردد في الافصاح عما هو واضح، هو تأييد قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ لانه يدفع عملية السلام الى الامام**"[٩٨].

فهمت الادارة الامريكية ان اتفاق عمان ليس كافيا لان تبادر بطرح مبادرة سلام في هذا الوقت اذ ان هذا الاتفاق هو عملية تجري في العالم العربي لتعريف شروط المفاوضات، وليس الوقت المناسب ان تشرك الولايات المتحدة نفسها فيها، وما يزال لدى الادارة الامريكية تساؤلات كثيرة حول الوضع خصوصا الاحتمال القوي برفض منظمة التحرير التفاوض المباشر مع اسرائيل، ثم يضاف الى ذلك ان سوريا تبدي معارضة شديدة لأي مفاوضات مع اسرائيل ومن المحتمل ان تجعل من نجاح اي محادثات مسألة صعبة للغاية، الا اذا ايدتها السعودية بقوة، لهذا

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

رأت إدارة ريغان التريث قليلا لترى كيف ستصبح المسألة بين العرب انفسهم[٩٩]، وعلى الرغم من دواعي الحذر، كان في اتفاق عمان بوادر فلسطينية جيدة تنسجم مع التطلعات الأمريكية في الانفتاح على الفلسطينيين، منها قبول منظمة التحرير الفلسطينية اعتماد قرارات الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية، فإن ذلك يعني قبول المنظمة للقرار ٢٤٢، وقد طالبت الولايات المتحدة ترك العمليات الفلسطينية الفدائية بوصفها وسيلة لاستعادة الأرض واعترافها بحق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها وقبولها لحكم ذاتي مرتبط مع الأردن في علاقة كونفدرالية، والموافقة على قرارات قمة فاس عام ١٩٨٢[١٠٠]، التي اعترفت بحق كل دولة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها[١٠١]، واكد الرئيس ريغان ضرورة الحفاظ على أمن الإسرائيليين وحقهم بالعيش في سلام، وكل هذه الامور تناقش ضمن مفاوضات مباشرة، وهذا ما تريده الولايات المتحدة[١٠٢].

ومن جهة أخرى، رفضت الحكومة الإسرائيلية اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات المباشرة، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية للتوجه الإسرائيلي، وجعل أمريكا تطالب بمزيد من التنازلات من الجانب الفلسطيني[١٠٣]، واعلن شمعون بيريز (Shimon Peres)[١٠٤] رئيس الحكومة الإسرائيلية " **ان اسرائيل بقيت وفية لاستمرار عملية السلام وفقا لاتفاقيات كامب ديفيد لكنها تدعو الملك حسين، مجددا الى التفاوض معها دون اية شروط مسبقة**"[١٠٥]، وان اسرائيل تحبذ اجراء مفاوضات مع وفد اردني – فلسطيني مشترك، ولكن ينبغي ان لا يضم مثل هذا الوفد "ممثلي" منظمة التحرير الفلسطينية، دون ان يوضح ما يقصده بكلمة " ممثلين"، **ويطمح الإسرائيليين انهم يريدون التحدث مع الاردنيين، ولكن ليس بواسطة وسطاء بل مفاوضات مباشرة، وانهم على استعداد للتحدث مع الفلسطينيين، ولكن من دون الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ويمكن ان يوجد ممثلون اكثر اعتدالا ومسالمة، وانهم مستعدون للحديث عن تسوية اقليمية، ولكن ليس للعودة الى حدود حزيران ١٩٦٧، انهم مستعدون لقبول الامريكيين كأوصياء على المفاوضات كمبادرين لها او شركاء نشيطين فيها**[١٠٦].

اجتمع جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي مع اعضاء لجنة الخارجية التابعة لمجلس النواب الامريكي، معلقا على اتفاق عمان "**هو تطور ايجابي قد يدفع العملية السياسية الى الامام**"[١٠٧]، وهذا ما اكده في ٨ اذار، قلائلا: " **اننا مستعدون للعمل بطريقة مباشرة ومفيدة حين نرى الوقت مناسبا لذلك**"[١٠٨]، وما لبث ان أرسلت الإدارة الامريكية خمسة نواب أمريكيين الى المملكة الاردنية الهاشمية ليتعرفوا عن كثب على اتفاق عمان، والتقى هؤلاء النواب مع ياسر عرفات في ١١ نيسان عام ١٩٨٥، ودار الحديث حول اثر مفردات اتفاق عمان ومدى انسجامها مع الثوابت السياسة الامريكية المتعلقة بتسويات السلام العربية – الاسرائيلية[١٠٩]، وبعد مضي يومين وتحديدا في ١٣ نيسان، أرسلت الخارجية الامريكية موفدها ريتشارد مورفي الى عمان، للاطلاع على التشكيلة التي تضم الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك وبعدما عرضت عليه الحكومة الاردنية اقتراحا للقاء هذا الوفد، قد

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

اصر مورفي على ان يكون الوفد من خارج اطار منظمة التحرير الفلسطينية[١١٠]، لان تسويات السلام التي نادت بها الادارة الامريكية تعد غير ملائمة في حال لم تعترف بها اسرائيل، وهذا ما وضحه شولتز في ٢٠ نيسان، قائلا: "**ان الولايات المتحدة تعي جيدا ان اسرائيل صديقهم الوفي والوحيد في منطقة الشرق الاوسط، واي تهديد لحقوق اليهود في العالم هو تهديد لها، وان مصالح الإسرائيليين لا مساومة عليها، ودعا إلى مفاوضات مباشرة يكون فيها اسرائيل موقع القوة والسيطرة** [١١١]**.... وعلى جامعة الدول العربية تجريد منظمة التحرير من حق تمثيل الفلسطينيين**" [١١٢]، ورأى شولتز ان تبقى المنظمة في الظل، ولا تكون عقبة أمام المفاوضات المباشرة بين الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك واسرائيل[١١٣]، ومن مصلحة واشنطن أن يكون صنع السلام العربي – الاسرائيلي يأتي ضمن المصلحة الأمريكية، وأن يأتي السلام مع الفلسطينيين وفقا لما يخطط له الاسرائيليون[١١٤]، وهذا ما اكده مناحيم بيغن (Menachem Begin)[١١٥] رئيس الوزراء الاسرائيل الاسبق اذا قال: "**كل مفاوضات بين اسرائيل والاردن يجب ان تكون مبنية على اتفاقات كامب ديفيد**" [١١٦].

ووضحت الادارة الامريكية ضرورة حصول الملك حسين على تخويل واضح بالتفاوض مع اسرائيل، اكثر مما قدمه الاتفاق عمان بينه وبين ياسر عرفات، ولذلك ان الولايات المتحدة ترغب في دعم عربي لجهود الملك الأردني، وربما ايضا في بعض الضغط على منظمة التحرير للتكيف مع الملك حسين، والمهم ان تؤيد الدول العربية جهود الملك حسين للحصول على تخويل بالتفاوض مع إسرائيل[١١٧]، وبعد ان التقى صموئيل لويس (Samuel W. Lewis) السفير الامريكي في إسرائيل مع الحكومة الاسرائيلية، وضح لهم قائلا: "**ان اسرائيل ستعارض اية محاولة لإدخال منظمة التحرير الفلسطينية من الباب الخلفي الى وفد اردني – فلسطيني او اية محاولة لإشراك المنظمة بطريقة اخرى في المفاوضات، لان اشراك المنظمة يضر بآمال تحقيق السلام**" [١١٨]، وقد بعث وزير الخارجية الامريكي رسالة الى الحكومة الاسرائيلية قال فيها: "**سنستمر في رفض اية محاولة لضم منظمة التحرير الى عملية السلام، قبل ان تعترف المنظمة بحق اسرائيل في الوجود وبقراريّ مجلس الامن الدولي المرقمين ٢٢٤-٣٣٨**"[١١٩]، وهذا الامر جعل قيادة المنظمة ترفض المقترحات الامريكية المتعلقة باشتراك الفلسطينيين في وفد اردني – فلسطيني لبدء حوار محتمل مع الولايات المتحدة، وجاء ذلك واضحا على لسان فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير في ٣ ايار، قائلا:" **ان الموقف الامريكي ملتزم بوجهات النظر الاسرائيلية، ورفض واشنطن وتل ابيب لحقوق الشعب الفلسطيني هي الاسباب المباشرة التي تعوق الجهود الدولية الرامية الى تحقيق السلام**"[١٢٠]؛ فلم يمنع هذا التصريح الفلسطيني، وزير الخارجية الامريكي ان صرح في ٩ ايار، قائلا: "**ان الولايات المتحدة تبحث عن شخصيات فلسطينية يمكنها الاشتراك في المفاوضات المباشرة بشأن السلام في الشرق الأوسط**"[١٢١].

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

اعلنت مصادر رسمية امريكية ان مسؤولين امريكيين قد يلتقون اعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني يكونوا في اعداد وفد اردني – فلسطيني مشترك للبحث في دفع جهود التسوية في المنطقة، وقد جاء ذلك على لسان ادوارد جيرجيان (Edward Gerjian) المتحدث باسم الخارجية الامريكية في واشنطن الذي كان يعلق على انباء صحفية نقلت عن مسؤول اردني رفيع المستوى قوله: "**ان الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفقا على اعضاء الوفد المشترك، على ان لا يضم اعضاء في منظمة التحرير... وان مسألة تشكيل الوفد الاردني – الفلسطيني واللقاء الامريكي مع اعضاء المجلس الوطني كلها اسئلة يتم بحثها الان**"[١٢٢]، واستند التحرك الامريكي الاخير الى ان الولايات المتحدة اصبحت تعد الشرق الاوسط كثمرة ناضجة حان قطافها؛ فالرئيس ريغان يرى ان هنالك فرصة معقولة للتحرك، ويرى شولتز " **ان الكرة بدأت تتدحرج ونأمل ان تستمر بذلك**" [١٢٣]، واعلن لاري سبيكس ان الولايات الامريكية تتوقع ان تؤدي اجتماعها بوفد اردني – فلسطيني مشترك الى مفاوضات سلام مباشرة عربية – اسرائيلية اي على غرار مفاوضات كامب – ديفيد[١٢٤]، ووصف الرئيس ريغان الدور الامريكي انه مشابه لدور جيمي كارتر (Jimmy Garter)[١٢٥] الرئيس الأمريكي السابق في اتفاقيات كامب – ديفيد، وتلقت الإدارة الامريكية في ٢١ أيار، أسماء ثلاثة شخصيات فلسطينية مرشحة للاشتراك في الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك هي: عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، والأب إيليا خوري ومحمد ملحم[١٢٦]، وعلى هذا الأساس، زار جورج شولتز الأردن في ١٢ أيار، واجتمع مع الملك حسين، ثم عرض الملك على ياسر عرفات مضمون المباحثات التي أجراها مع شولتز[١٢٧]، وبحثا خطوات التحرك المشترك على الساحتين العربية والدولية، واطلع عرفات على نتائج الزيارة[١٢٨]، ففي ١٤ أيار، وضح ياسر عرفات ان المنظمة تقبل بالقرارين المرقمين ٢٤٢ – ٣٣٨، اذا ايدت الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في تقرير المصير[١٢٩]، وبعد ذلك وتحديدا في ٢٢ أيار، اتفقا الملك حسين وياسر عرفات على الموقف النهائي الذي سيحمله الملك ليكون أساس المباحثات بين الاردن والإدارة الأمريكية[١٣٠].

لم تمضِ الا أيام معدودات حتى استقبل الرئيس ريغان في واشنطن الملك الحسين بتاريخ ٢٨ أيار عام ١٩٨٥، بزيارة رسمية استغرقت ثلاث أيام، قد أجرى الرئيس ريغان والمسؤولين الأمريكيين مباحثات مع الملك حسين حول مفردات اتفاق عمان وما يحمل من تصورات أردنية –فلسطينية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وظهر منذ اليوم الأول للمباحثات تشدد امريكي حول امور رئيسة تتمثل في نوعية المشاركة لمنظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني[١٣١]، واشترطت الإدارة الامريكية عقد المؤتمر الدولي بقبول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بقرار مجلس الأمن ٢٤٢[١٣٢]، وتجاهلت الإدارة الامريكية في بياناتها المنظمة، واكدت على مشاركة فلسطينيين مع الوفد الأردني لمفاوضات الحكم الذاتي، لكن الدلائل الأردنية تصف المباحثات الامريكية – الأردنية، انها مشجعة[١٣٣]، وعلى أساس ذلك ارسل ملك الاردن الى ياسر

عرفات رسالة يؤكد فيها انه "**يرفض التحرك بدون منظمة التحرير الفلسطينية، كما يرفض التحرك نيابة عن الفلسطينيين ولا يقبل تفويضا بذلك**" [١٣٤]، وأدرك ملك الاردن انه لا يستطيع المضي وحده في المفاوضات ولن يستطيع التحرك بدون شرعية فلسطينية، لذا اعلن على وجوب بدء الحوار بين الولايات المتحدة ووفد اردني – فلسطيني مشترك تمهيدا لتحقيق الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الاوسط، ويجب التعامل مع المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[١٣٥].

كانت الإدارة الامريكية تعي جيدا ضرورة تواجد الفلسطينيون لانهم المعنيون ضمن وفد اردني في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، لان الفلسطينيون هم اصحاب الحقوق المشروعة[١٣٦]، وهذا ما دفعها الانفتاح على الفلسطينيين، إذ لم تغير من موقفها الرافض بالاعتراف بمنظمة التحرير، أو بالدور الذي تريد أن تؤديه مفاوضات السلام، وكانت فكرة واشنطن التي حاولت تسويقها في المعادلة السياسية الجديدة والتي حملها جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي إلى أطراف النزاع بعد زيارته الأردن[١٣٧] ان السياسة الامريكية تجاه المنطقة تقوم على اسس اهمها، مفاوضات مباشرة اي صفقات انفرادية، ولا حوار ولا اعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الا بعد اعترافها بإسرائيل وقبولها بقراريّ مجلس الامن الدولي ٢٤٢–٣٣٨، ولا لدولة فلسطينية مستقلة، ولا عودة لإسرائيل الى حدود العام ١٩٦٧ [١٣٨]، واكد على ان محادثات الملك حسين في واشنطن أحرزت تقدما يتمثل في الاتفاق على قيام وفد اردني – فلسطيني مشترك بزيارة واشنطن لإحياء عملية السلام عن طريق الاعداد لمفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وقال: "**ان الخلافات قائمة حول تحديد وفد يقبله الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ولا يضم أعضاء معروفين من المنظمة**"[١٣٩].

ارسلت الإدارة الامريكية جورج شولتز الى إسرائيل كي يلتقي مع شمعون بيريز رئيس الحكومة الإسرائيلية، لاستجلاء مواقف اسرائيل من جملة التحركات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط، وجاء الرد الاسرائيلي، وبدا كأنه رد رسالة شولتز في مبادرة اعلنها بيريز امام الكنيست الاسرائيلي في ١٠ حزيران، تحت عنوان (مشروع التفاوض حول المناطق المحتلة)[١٤٠]، ولاسيما أن الأردن بات في مأزق حقيقي بسبب خشيته من انهيار اتفاق عمان، وإعلانها قبول إجراء حوار مع الفلسطينيين لا ينتمون إلى منظمة التحرير أو منظمات فدائية فلسطينية، والإعلان عن استعدادها للقاء أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني بوفد مشترك مع الأردنيين على أن يعلن الأعضاء عدم انتمائهم للمنظمة وان لا تتحدث المنظمة عن تمثيلهم لها[١٤١] وتلبية للرغبة الأمريكية، اتفق الأردن مع القادة الفلسطينيين على ترشيح سبع أسماء لشخصيات فلسطينية ليكونوا ضمن الوفد المشترك مع الأردن، وهم كلا من: {حنا سنيورة محرر جريدة الفجر المقدسية، وفايز ابو رحمة المستشار القانوني لوكالة الاونروا، وخالد الحسن رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، ونبيل شعث ومحمد صبيح عضوا المجلس الوطني الفلسطيني، وصلاح التعمري عضو المجلس العسكري الاعلى لفتح، وحاتم الحسيني مستشار ياسر عرفات

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

للشؤون الامريكية}[١٤٢]، لإجراء الحوار مع الولايات المتحدة التي اختارت ريتشارد مورفي مندوبا لها[١٤٣]، الذي قال انها تهدف الى "**استطلاع امكانية تكوين الوفد الاردني – الفلسطيني المشترك المفاوض وما اذا كان ضروريا ان تعقد واشنطن اجتماعات تمهيدية مع هذا الوفد قبل انضمام اسرائيل الى المفاوضات**"[١٤٤]، واعلن خالد الحسن ان منظمة التحرير الفلسطينية ستمثل في المفاوضات المباشرة المتوقع عقدها قريبا بشأن القضية الفلسطينية بين وفد فلسطيني – اردني مشترك والولايات المتحدة، وتوقع ان يجتمع الوفد المشترك في عمان مع مورفي، وقال: "**ان هذا الاتفاق سيكون اول خطوة نحو الاعتراف بمنظمة التحرير من قبل الادارة الامريكية ... وان الوفد الفلسطيني – الاردني سيشترك في المحادثات في إطار فريقين منفصلين يمثل كل منها المصالح الخاصة للطرف الذي يمثله**" [١٤٥].

تلقت الادارة الامريكية اسماء الفلسطينيين السبع [١٤٦]، وصرح طاهر المصري[١٤٧] وزير الخارجية الأردني في ٦ حزيران عام ١٩٨٥، ان لقاء قريبا بين الولايات المتحدة ووفد اردني – فلسطيني مشترك يجعل واشنطن، تفتح فيما بعد حوارا مع منظمة التحرير، واكد المصري انه لا يمكن اجراء مفاوضات بين الوفد المشترك وإسرائيل قبل ان تجري الولايات المتحدة حوارا مع منظمة التحرير[١٤٨]، وارسلت واشنطن رسالة الى اسرائيل تضمنت قائمة اسماء الفلسطينيين المفاوضين[١٤٩]، وطلبت منهم ابداء تعليقاتهم الاولية عليهم، وجاء الرد الاسرائيلي في ١٠ حزيران، متضمنا الإصرار على ان تكون المفاوضات مباشرة بين شركاء متساوين ومن دون شروط مسبقة، ومن دون اشتراك عناصر تابعة لمنظمة التحرير التي تعارض السلام مع اسرائيل، واقترح الإسرائيليين مراحل رئيسة للمفاوضات[١٥٠]، وجددت الإدارة الامريكية استعدادها لإجراء مفاوضات تمهيدية مع وفد اردني – فلسطيني مشترك على الرغم من تحفظ إسرائيل على ذلك[١٥١]، لكن واشنطن اعترضت على ثلاثة من كبار مسؤولي المنظمة كانت أسمائهم واردة في القائمة ثم اوشكت المحادثات ان تنسف حين نشرت الصحافة الإسرائيلية الأسماء[١٥٢].

قيمت الإدارة الامريكية الجهود الحثيثة الأردنية وتحديدا ما قام به الملك حسين في دعم اتفاق عمان، ووصف جورج شولتز، ان الملك حسين ابدى شجاعة فائقة في جهوده لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وقال: "**انه يحتاج لمساعدة الولايات المتحدة**"[١٥٣]، ثم أعلن شولتز عن زيارة مرتقبة لريتشارد مورفي الى عمان خلال شهر تموز، اذ يلتقي بصورة غير رسمية بأعضاء الوفد، ويناقش مع المسئولين الأردنيين موضوع الأسماء الفلسطينية المقترح أن تشارك في المناقشات التي تجري بين الولايات المتحدة الأمريكية والوفد المشترك وفي المرحلة الأولى[١٥٤]، وانتقد مورفي تصلب منظمة التحرير التي لا توافق على تفويض شخصيات من المناطق المحتلة ليسوا تابعين للمنظمة رسيما للاشتراك في محادثات حول مستقبل المنطقة[١٥٥]. هذا الامر عجل في عقد اجتماع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس، تم البحث فيه بشكل خاص عن كيفية إجراء

الحوار التمهيدي الذي سيبدأه الوفد المشترك مع الإدارة الأمريكية، واعتمدت اللجنة التنفيذية المبادئ الخمسة التالية لتكون أساس للحوار[١٥٦]:

١. الحوار الأمريكي – الأردني – الفلسطيني لا ينبغي أن يرفق بشروط مسبقة .
٢. تعين منظمة التحرير الفلسطينية رسميا وعلنيا الأعضاء الفلسطينيين في الوفد المشترك.
٣. الأعضاء الفلسطينيون والأردنيون، الذين يتألف منهم الوفد، يجب أن يكونوا متساوون بالعدد.
٤. نتائج الحوار لا تلزم، بشكل آلي منظمة التحرير الفلسطينية .
٥. الوفد المشترك ليس مخولا التفاوض بشأن تسوية الشرق الأوسط والحوار مع الإدارة الأمريكية لا يلزم الوفد المشترك بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.

واثناء الحديث عن تشكيل الوفد المشترك الذي سيقابل المبعوث الأمريكي، وصل ياسر عرفات إلى المملكة الأردنية الهاشمية في ١١ تموز عام ١٩٨٥، يحمل معه ما توصلت اليه اللجنة التنفيذية، ثم توجه إلى قصر الندوة في عمان، اذ أجرى محادثات مع الملك حسين استغرقت ساعتين، شملت التطورات على الساحتين العربية والفلسطينية، وتقيم الجهود الأردنية – الفلسطينية المشتركة، والتحرك على الصعيد الدولي[١٥٧].

تلقت الحكومة الامريكية قائمة تتضمن عدة أسماء لشخصيات فلسطينية يمكن ان تشارك قريبا في مفاوضات بين الولايات المتحدة ووفد فلسطيني – اردني مشترك، وأعلن جورج شولتز أنه يدرس هذه القائمة التي تتضمن نحو ١٢ اسما، والتي تبلغت بها واشنطن من الملك حسين بعد لقائه بياسر عرفات في عمان[١٥٨]، وارسلت الادارة الامريكية موفدها ريتشارد مورفي إلى عمان في ١٢ تموز، بالتحضير للقاء الشخصيات الفلسطينية الأربعة الاخرين، اثنان منهم من الضفة الغربية وقطاع غزة، والقصد منه يتمثل في اصدار بيان مشترك تعترف فيه منظمة التحرير صراحة، بقراريّ مجلس الامن الدولي ٢٤٢–٣٣٨، وتعترف فيه الولايات المتحدة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير ضمن اراضي محتلة معادة الى الحكم الاردني[١٥٩]، وان يكون الوفد مكونا من ٦ اعضاء ومقسما بالتساوي بين الاردنيين والفلسطينيين مقابل ٦ اعضاء امريكيين، وان يتولى الجانب الأردني رئاسة الوفد المشترك[١٦٠]، وفي الوقت الذي كان فيه مورفي في عمان لمقابلة الفلسطينيين الذين كان من المؤمل اختيارهم لمقابلته، أعلنت الولايات المتحدة إلغاء فكرة عقد الاجتماع مع الأعضاء الفلسطينيين[١٦١]، وغادر موفي دون ان يلتقي الوفد المشترك بعد ان فشل في التوصل الى حل مقبول بشأن فتح حوار بين الإدارة الامريكية ووفد مشترك، وذلك بسبب مسألة التمثيل الفلسطيني في هذا الوفد، وابلغت المنظمة مورفي عبر الاردنيين انها ترفض في هذه المسالة الخضوع لأية شروط مسبقة وهي متمسكة بحريتها بانتقاء اعضاء الفريق الفلسطيني لشرعيتها في تمثيل الشعب الفلسطيني[١٦٢]، وجاء إلغاءه نتيجة طلب الولايات المتحدة من الفلسطينيين إعلانا واضحا وصريحا بقبول قراريّ ٢٤٢ –٣٣٨، قبل عقد الاجتماع[١٦٣]، وادانة الارهاب (الكفاح الفلسطيني المسلح)، والاعتراف بإسرائيل

مسبقا، واجراء مفاوضات مباشرة، وكانت هذه الخطوة مرفوضة بشدة من الأعضاء الفلسطينيين الذين لم يكونوا على استعداد للقيام بها لأنهم لم يكونوا أساسا يعرفون ما الذي يطرحه مورفي في ذلك الاجتماع[١٦٤]، وكان الغاءه ضربة شديدة تسدد الى الملك حسين[١٦٥]، وقد علق ياسر عرفات قائلا: " **ان الاتفاق الاردني – الفلسطيني اصبح وثيقة فلسطينية – اردنية، ومن يهاجمه فانه يهاجم قرارات المجلس الوطني الفلسطيني**"[١٦٦]، فضلا عما قاله صلاح خلف القيادي في منظمة التحرير: " **ان ما تسعى اليه الولايات المتحدة هو ان يلتقي الاسرائيليون من خلال مفاوضات المباشرة مع وفد اردني فيه بعض الفلسطينيين الذين لا ينتمون الى المنظمة التحرير الفلسطينية، وهذه هي طبيعة العرض الامريكي الذي ترتكز اليه السياسة الامريكية في انحيازها الكامل لإسرائيل**"[١٦٧].

عززت خطوة الولايات المتحدة الرافضة لعقد الاجتماع مع الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك من الحجج التي أشيعت عن عدم رغبتها في عقد أي لقاء مع الفلسطينيين دون موافقة اسرائيل [١٦٨]، وان الرفض جاء بعد إعلان اسحاق رابين (Yitzhak Rabin)[١٦٩]وزير الدفاع الاسرائيلي في ١٩ تموز، أن قائمة أسماء الفلسطينيين التي زودتها بها الولايات المتحدة الأمريكية، احتوت على شخصيتين من قيادات منظمة التحرير الفلسطينية، قائلا: "**إننا لا نوافق على هذه الأسماء السبعة التي سوف تجري المباحثات معهم**"[١٧٠]، وكذلك صرح رئيس الحكومة الاسرائيلية ان اللقاء بين الوفد المشترك بتركيبته الحالية وبين مورفي ليس بداية جيدة، واعرب عن عدم اشراك ممثلين بارزين من بين سكان المناطق المحتلة في الوفد المقترح، مؤكدا "**على معارضة اسرائيل لإجراء حوار تمهيدي بين الولايات المتحدة والوفد، معللا هذا الرفض بان الحوار لن يؤدي الى مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والاردن**"[١٧١]، واعلن شمعون بيريز " **ان اسرائيل بقيت وفية لاستمرار عملية السلام وفقا لاتفاقيات كامب ديفيد لكنها تدعو الملك حسين، مجددا الى التفاوض معها دون اية شروط مسبقة**"[١٧٢]، وان اسرائيل تحبذ اجراء مفاوضات مع وفد اردني – فلسطيني مشترك، ولكن ينبغي ان لا يضم مثل هذا الوفد "ممثلي" منظمة التحرير الفلسطينية، دون ان يوضح ما يقصده بكلمة "ممثلين"، وردا على اقتراح عقد مؤتمر دولي لحل النزاع في الشرق الاوسط، وهو الاقتراح الذي رفضته إسرائيل بتاتا بسبب العمليات الفدائية التي تشنها منظمة التحرير ضدها[١٧٣]، ورفض الرئيس ريغان فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط [١٧٤]، لان المساعي الامريكية تجاه القضية الفلسطينية مبنية على مصالحها في المنطقة، وجزء منها مرتبط عضويا بالمصالح الإسرائيلية[١٧٥]، وأثناء اجتماع الملك حسين مع ياسر عرفات في ٢٢ تموز عام ١٩٨٥، لدى وصول ريتشارد مورفي إلى الأردن، تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بثلاثة اقتراحات أساسية[١٧٦] إلى الحكومة الأردنية، لتقدمها بدورها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي رفضتها في الوقت الذي أعلن فيه الملك حسين أنه غير مستعد للتفاوض مباشرة مع إسرائيل، وأنه لن يجري أية مفاوضات سلام بدون مشاركة منظمة التحرير، واكد ياسر عرفات أن

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

الولايات المتحدة تسعى إلى الحصول على تنازلات فلسطينية، وأعرب عن اعتقاده بأنها لا تنوي الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأنها تتهرب من مواجهة هذه الحقيقة[١٧٧]، وفي غضون ذلك، أبلغت الولايات المتحدة الأردن برغبتها في ان يكون الوفد المشترك موحدا، لا تمييز بين الجانب الأردني وبين الجانب الفلسطيني وان يكون الوفد مكونا من ٦ أعضاء ومقسما بالتساوي بين الأردنيين والفلسطينيين مقابل ٦ أعضاء أمريكيين، وان يتولى رئاسة الوفد عضو من الجانب الأردني[١٧٨]، وقبيل عقد القمة العربية بحث الملك حسين مع ياسر عرفات[١٧٩] المتغيرات الامريكية تجاه اتفاق عمان، من اجل التوصل على بدائل معتدلة ترضي كلا الطرفين[١٨٠]، واغتنم الملك الحسين فرصة انعقاد القمة العربية بالدار البيضاء في ٧ اب عام ١٩٨٥، ليذكر القادة العرب في موضوع اتفاق عمان وربطه بالقضية الفلسطينية، قائلا: "**انطلقنا في الساحة الدولية من خلال وفد أردني- فلسطيني مشترك، وكانت الاستجابة له لدى جميع الدول التي زارها الوفد إيجابية للغاية. كما كانت استجابة معظم العواصم التي اتصلنا بها مشجعة وتدعو للتفاؤل، وكان مرد هذا التفاؤل تيقن أصحابه من جدية العرب في توجهه نحو الحل السلمي الشامل، المتمثل في مقررات قمة فاس، وانتقال العرب من موقع الدفاع إلى موقع التعرض، الأمر الذي وضع نوايا المشككين المرتاحين إلى حالة اللا حرب واللا سلم في موقع الاختبار وليس نوايا العرب**"[١٨١]، ونعكس هذا الخطاب على البيان الختامي للقمة العربية، الذي وصفه ياسر عرفات انه بيان كان على جانب كبير من الاهمية في تأكيد الدعم السياسي والاعلامي والعسكري والمالي والدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطينيين، والتزام العرب بالمؤتمر الدولي باعتباره الطريق السليم المؤدي الى حل العادل والشامل للقضية الفلسطينية [١٨٢].

لم ترق مخرجات الجامعة العربية لتوجهات الإدارة الامريكية تجاه اتفاق عمان، وهذا ما اعلنه وزير الخارجية الأمريكي على ضرورة أن تبقى المنظمة في الظل، وأن المؤتمر الدولي لن يكون عقبة أمام المفاوضات المباشرة [١٨٣]، وفي هذا الوقت كان المبعوث الأمريكي قد طلب من الملك حسين تقديم قائمة جديدة بأسماء فلسطينيين مرشحين للمشاركة في الوفد المشترك، الا ان الملك رفض هذا الطلب[١٨٤]، وقال جون سي وايتهيد (John C. Whitehead) نائب وزير الخارجية الأمريكي: "**ان الاجتماع لن يشمل اية مفاوضات ولن يكون وسيلة لإجراء اتصالات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير، بل سيكون مقتصرا على جولة واحدة فقط، سواء كان ذلك ليوم واحد او لبضعة أيام**"[١٨٥]، وفي غضون ذلك، شهدت العاصمة الاردنية نشاطا دبلوماسيا واسعا وسط تكهنات مفادها ان تشهد عمان اجتماعا بين الوفد الاردني – الفلسطيني المشترك والوفد الامريكي، برئاسة مورفي الذي وصل عمان في ١٣ اب عام ١٩٨٥، وفي نفس الوقت حصل لقاء اردني – فلسطيني لمناقشة احتمالية اجراء حوار امريكي – اردني – فلسطيني، وفي اليوم الثاني، استقبل الملك حسين مورفي، وبعد ذلك استقبل ياسر عرفات، ثم التقى مورفي زيد الرفاعي رئيس الوزراء الاردني، واعرب ان " **البحث تركز على تبادل**

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

الآراء في المسائل المتعلقة بالإعداد لالتقاء وفد اردني – فلسطيني مع وفد امريكي لإجراء حوار يمهد الطريق امام مؤتمر دولي يقوم من خلاله العمل الجاد لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط بمشاركة جميع الاطراف المعنيين بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وان الاتصالات الامريكية – الاردنية سوف تستمر في هذا الشأن"[١٨٦]، وتلقت الادارة الامريكية مذكرة من الاردن في ١٥ آب، اكد فيها التزام عرفات بالقرارين المرقمين ٢٤٢–٣٣٨، وإبلاغ الحكومة الأمريكية ان شكوكها ليست في محلها، وانه بانتظار جواب ايجابي حول موعد اللقاء بين مسؤولين أمريكيين ووفد أردني وفلسطيني مشترك، وكل هذا لطمأنت الادارة الامريكية مجددا[١٨٧] ووعد الرئيس الامريكي ريغان ملك الاردن بلقاء بين ممثلين عن الادارة الامريكية والوفد الاردني – الفلسطيني المشترك[١٨٨] لكن منظمة التحرير رأت ان أي حوار مع الولايات المتحدة؛ كإحدى دول مجلس الامن الدولي ينبغي ان يكون تمهيدا لعقد مؤتمر دولي يشترك فيه الاتحاد السوفياتي للتوصل الى حل شامل وعادل للمشكلة الفلسطينية[١٨٩].

ولم يبقَ مورفي الا ثلاثة ايام حتى غادر عمان، واعلن الاردن رسيما فشل مهمة مورفي في الشرق الاوسط، فقد ابلغ الرفاعي الصحافة " **ان محادثات مورفي لم تفض الى اتفاق بين الاردن والولايات المتحدة بشأن عملية السلام في المنطقة وبدء حوار امريكي – اردني– فلسطيني**" [١٩٠] وكذلك علق طاهر المصري وزير الخارجية الاردني حول زيارة مورفي قائلا: "**ان الامور لا تسير بسرعة التي كنا نعتقد بانها ستسير فيها، ولكن لا يزال هنالك امل**" [١٩١] وقد اعلن مسؤول فلسطيني "**ان الاتفاق الأردني– الفلسطيني قد دخل مرحلة الجمود**"[١٩٢]، "**او تم وضعه على الرف ان لم يكن سقط نهائيا**"[١٩٣]، وعلى أساس ذلك الإحباط، زار الملك حسين القاهرة في ١٤ أيلول عام ١٩٨٥، من اجل الحصول على دعم مصري للتحرك الأردني – الفلسطيني المشترك، وصرح أسامة الباز مدير مكتب رئيس الجمهورية المصرية للشئون السياسية، أن عملية إيجاد صيغة لتسوية أزمة الشرق الأوسط هي عملية مستمرة "**نظرا إلى ان مهمة ريتشارد مورفي لم تحقق الكثير، ونظرا من أن ما حدث بعد ذلك، فقد ساورنا القلق أن عملية السلام قد تتوقف، أو على الأقل تبطئ الخطى، ولذلك قرر جلالة الملك حسين والرئيس مبارك أن يلتقيا لصوغ موقفيهما معا ولتدارس المواقف من مختلف الزوايا، بروح التنسيق والتعاون بين الدولتين، ونحن بالطبع، ننسق مع منظمة التحرير الفلسطينية**"[١٩٤].

اقترحت الإدارة الأمريكية في ١٧ أيلول، ان يقوم الأردن بإجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل من دون منظمة التحرير الفلسطينية، لأنها رفضت اللقاء مع الفلسطينيين، هذا الامر ادى الى اعتراض الأردن مؤكداً رفضه القاطع للعودة إلى أسلوب كامب ديفيد في إجراء التسوية [١٩٥] مما دفع ياسر عرفات ان يقترح على اسرائيل مبادلة السلام مقابل الارض، كمحاولة لإحياء مبادرة السلام الاردنية– الفلسطينية واعرب عرفات عن امله في ان "**يحظى هذا الاقتراح بتأييد الحكومة الامريكية وبقبول الرأي العام العالمي والامم المتحدة، وبصفة خاصة جميع القوى**

التقدمية في اسرائيل" [١٩٦]، واجتمع الرئيس الامريكي ريغان مع الملك حسين في واشنطن بتاريخ ٣٠ أيلول، ودار البحث في الاجتماع حول عملية السلام في الشرق الاوسط والعلاقات الثنائية بين الجانبين[١٩٧]، ودخل في حوارات مستفيضة مع الجانب الأمريكي حول إمكانية دعوة المنظمة من عدمها في المؤتمر الدولي، فتم الاتفاق بين الجانبين على قيام الولايات المتحدة على تقديم تعهد مكتوب يتم من خلاله دعوة المنظمة للمشاركة في المؤتمر الدولي إذ أعلنت قبولها الواضح لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وعن استعدادها للتفاوض من أجل تحقيق السلام مع اسرائيل في إطار مؤتمر دولي وعن إدانتها للعمليات الفدائية[١٩٨]، لكن المحادثات لم تصل إلى اتفاق بينهما[١٩٩]، لاسيما بعد ان رفضت منظمة التحرير الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وبحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وحمل الأردن منظمة التحرير المسؤولية الكاملة في عدم التوصل الى تشكيل وفد مشترك لإجراء المفاوضات المباشرة، ووعد الملك حسين بأن يقوم "**بمراجعة كاملة للموضوع**"، وفي عمان اجتمع الملك مع خليل الوزير، وبحضور زيد الرفاعي رئيس الحكومة الاردنية في ١٤ تشرين الأول عام ١٩٨٥، وتناول البحث أسباب ونتائج الوفد المشترك[٢٠٠]. ثم كرر الملك حسين اجتماعه مع ياسر عرفات في ٢٨ تشرين الأول عام ١٩٨٥، وبحثا التداعيات التي جرت في سياق مسألة الوفد المشترك، وسبيل إبطال مفعولها، وتجنب تكرار مثيلاتها في المستقبل[٢٠١]، وأكد الملك حسين، خلال الاجتماع، أن الأردن لا يوافق على الأسلوب الذي أتبعته منظمة التحرير بشأن الوفد المشترك وأعلن متحدث رسمي باسم منظمة التحرير، عن أنه تقرر تشكيل لجنة مشتركة من الجانبين لمناقشة تفاصيل الخطوط العريضة التي تم الاتفاق عليها، وهي:- [٢٠٢]

١. ألا تصرح منظمة التحرير أو تقوم بعمل قد يوفر للإدارة الأمريكية تبريرا لمواقفها المتشددة تجاه المنظمة.
٢. ألا تعلن المنظمة قبولها أو رفضها لقراريّ مجلس الأمن الدولي المرقمين ٢٤٢-٣٣٨.
٣. عدم ممانعة منظمة التحرير لاتصالات أردنية منفردة مع الولايات المتحدة.
٤. ألا ينفرد الأردن بأي حل دون مشاركة منظمة التحرير .
٥. يحق للمنظمة كما للأردن إجراء الاتصالات التي يريانها مناسبة على ألا تتناقض مع الاتفاق الأردني – الفلسطيني.
٦. تلتزم المنظمة بعدم القيام بأية عمليات عنف خارجية، وعدم استخدام مكاتبها في الأردن للقيام بعمليات في الداخل.
٧. تشكيل لجنة من الجانبين ترعى تحسين العلاقة المشتركة وتتخذ جميع القرارات التي تحتاجها المسيرة بشكل يومي واستراتيجي.

وضح الرئيس ريغان للحكومة الاسرائيلية في ٣٠ تشرين الأول ١٩٨٥، ان الملك حسين أعلن في البيت الأبيض، أنه يرحب باحتمال لبداية المفاوضات مع إسرائيل فورا ومباشرة [٢٠٣] وقد وصف الملك الاردني ان

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

الحديث عن الغاء اتفاق عمان بانه سابق لأوانه، وقال انه سيبحث مع ياسر عرفات الاحداث الاخيرة التي جرت في المنطقة[٢٠٤]، وأكد الملك الحسين في خطابه الذي افتتح به الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الأردني العاشر في ٢ تشرين الثاني من ذلك العام، استمرار الحكومة الأردنية في تقديم المساعدات لسكان الضفة الغربية بقوله: "**إن معاناة أهلنا اليومية في حياتهم ومعيشتهم وأرزاقهم قد بلغت حدا لا يمكن السكوت عنه أو التهاون فيه. إن حكومتي ستظل تتحمل مسؤولياتها القومية في تقديم المساعدات لأهلنا الصامدين ضمن إمكاناتها المحدودة، كما فعلت منذ عام ١٩٦٧**"[٢٠٥]، ونقل ملك الأردن المطالب الأمريكية لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وفي الوقت الذي أعلنت فيه تلك القيادة في ٧ تشرين الثاني، إدانتها للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، ورفضت الاعتراف بقرار ٢٤٢، إلا إذا قامت الولايات المتحدة بإجراء تعديلات على القرار يتضمن إضافة عبارة تشير إلى موافقة الولايات المتحدة على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره في إطار اتحاد كونفدرالي بين الأردن وفلسطين كما ورد في اتفاق عمان[٢٠٦] واجتمع الملك حسين مع ياسر عرفات مرة أخرى في ١٢ تشرين الثاني، وطمأنه بعدم تأثر العلاقات الأردنية – الفلسطينية بالمستجدات السياسية[٢٠٧].

وافقت الادارة الأمريكية في أوائل كانون الثاني عام ١٩٨٦، على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في المؤتمر الدولي إذا أعلنت قبولها لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ واستعدادها للتفاوض مع إسرائيل[٢٠٨]، وفي اعقاب ذلك، استبعد شولتز تقديم اي تنازلات لمنظمة التحرير ما دامت المنظمة ترفض الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود قائلا: "**بالنسبة لنا يبدو واضحا ان المنظمة استبعدت نفسها كشريك طالما ظلت ترفض قرارات مجلس الامن الدولي والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ... هل اصبحت المنظمة اكثر اعتدالا؟ وهل ستنبذ الكفاح المسلح؟ سنرى، [ولكن] في الوقت ذاته، ليس للمنظمة حق في ان تحصل على اي مكافاة، مقدما، ما دام ترفض المقدمات الاساسية لعملية السلام**" [٢٠٩] ثم جدد الرئيس ريغان في ٨ كانون الثاني عام ١٩٨٦، رفض ادارته التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، وان هنالك استحالة في ان تشارك المنظمة في محادثات السلام قبل ان تعترف بإسرائيل[٢١٠]، وسلمت الولايات المتحدة ردها للأردن في ٢٧ كانون الثاني، الذي نص على:

- إن اتفاقية ١١ شباط ١٩٨٥ هو اتفاق أردني – فلسطيني لا شأن للولايات المتحدة به.
- ان الولايات المتحدة تؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما وردت في خطة الرئيس ريغان.
- إن للمنظمة مثلما لغيرها من الأطراف حق طرح أي شيء تريده في المؤتمر الدولي بما في ذلك حق تقرير المصير.
- إن الولايات المتحدة لكل هذه الأسباب تتمسك بموقفها[٢١١].

وألحقت الولايات المتحدة ذلك الرد بمقترح في ٢٩ كانون الثاني عام ١٩٨٦، أشارت فيه إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية طالما انها غير قادرة الآن على اتخاذ قرار بقبول قراريّ ٢٤٢–٣٣٨، فبإمكانها الانتظار إلى

الوقت الذي تراه مناسباً، وإلى حين ذلك ترى الولايات المتحدة أن تمضي في عملية السلام بمشاركة فلسطينية من الأراضي المحتلة، وتبقى الفرصة متاحة أمام المنظمة للمشاركة في المؤتمر الدولي في اللحظة التي توافق فيها على القرارين ٢٤٢-٣٣٨[٢١٢].

المبحث الرابع: انهيار اتفاق عمان.

اقتنعت الإدارة الامريكية تماما، ان منظمة التحرير الفلسطينية غير واضحة من الجهود الدبلوماسية التي قام بها الاردن من أجل تشجيع المنظمة على قبول القرار ٢٤٢، وانها متشددة بسياستها المسلحة ولا تجنح للسلم[٢١٣]، هذا الاقتناع الأمريكي، انعكس على مجمل العلاقات الأردنية – الفلسطينية التي اخذت بالهبوط التدريجي بعد فشل اعداد وفد مشترك للمفوضات المباشرة مع اسرائيل، فضلا عن الإخفاق في عقد مؤتمر دولي، وقد أدى الفشل الى تصعيد الخطاب السياسي للأردن ضد منظمة التحرير وتدهور العلاقة بينهما[٢١٤]، وبات اتفاق عمان رهينة تلك العلاقات غير جيدة، لا سيما بعد زيارة ياسر عرفات مع وفد من منظمة التحرير العاصمة عمان في ٧ شباط عام ١٩٨٦، لإجراء محادثات بشأن اتفاق عمان مع المسؤولين الأردنيين، ثم غادر عرفات الأردن في نفس اليوم، دون الموافقة على العرض الأمريكي[٢١٥]، واصر على موقفه في التمسك بالأسباب التي تدعوه إلى عدم موافقة المنظمة على قراريّ مجلس الامن الدولي المرقمين ٢٤٢-٣٣٨، تلك الموافقة التي كان ينجم عنها فتح باب الحوار الأمريكي – الفلسطيني، والتي كان على أساسها، مواصلة العمل باتجاه عقد المؤتمر الدولي للسلام، وبناء عليها تتوجه الدعوة إلى منظمة التحرير للمشاركة في المؤتمر الدولي ممثلة عن الشعب الفلسطيني[٢١٦]، واخبر عرفات الجانب الأردني ان منظمة التحرير تنتظر من الولايات المتحدة تأييدا أمريكيا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني مقابل اعترافها بقراريّ مجلس الأمن الدولي انفة الذكر[٢١٧]، وأعلن أن المباحثات مع الأردنيين لن تنتهي، لأن طبيعة العلاقات بين الجانبين تحتم عليهما اللقاء المستمر والتشاور بعد أي حدث طارئ يخص تسويات السلام بين العرب واسرائيل[٢١٨].

شعر الملك حسين بخيبة امل كبيرة جراء التصرف الأخير لمنظمة التحرير والمتمثل برئيسها ياسر عرفات، وهذا ما استأثر في نفس الملك حسين الذي اكد "**ان عملية السلام لن تعود الى اول الطريق**"[٢١٩]، لان قيادة منظمة التحرير كانت سبب في ضياع فرصة كان لها لو نجحت ان توفر الاجواء المناسبة للتسوية الامريكية التي تضع حدا لحالة (اللا سلام واللا حرب) في المنطقة العربية، والتي كان ممكنا ان تجلب النجاح لما يليها لكنها ضاعت لعدم قدرة الملك في اقناع قيادة المنظمة بالموافقة على قراريّ مجلس الامن ٢٤٢-٣٣٨، وعدم تفويضه من قبل قيادة منظمة التحرير التكلم باسم الشعب الفلسطيني التي تتيح له الحركة بحرية، ومن ثم الاسهام في تحقيق التسوية الامريكية[٢٢٠]، واتسمت الذكرى السنوية الأولى لاتفاق عمان، بتعتيم إخباري وتجاهلا إعلاميا تاما، اذ لم تنشر وسائل الإعلام والصحف الأردنية شيئا عن الاتفاق لا من قريب أو بعيد[٢٢١].

ولم تمضِ الا أيام معدودات حتى القى الملك حسين خطابا شاملا عبر وسائل الإعلام الأردنية في ١٩ شباط عام ١٩٨٦، بشأن اتفاق عمان وما رافقته من متغيرات على مستوى العلاقات الأردنية – الفلسطينية من جهة، والعلاقات العربية – الامريكية من جهة اخرى، وشرح الملك المخطط الإسرائيلي الرامي إلى "**تهويد الأرض العربية المحتلة ومنح سكانها حكما ذاتيا لا يعطيهم سيادة على أرضهم باعتبارهم جالية أجنبية على أرض إسرائيل**"[٢٢٢]، وتساءل الملك إذا كان العرب عاجزين عن المجابهة العسكرية ضد إسرائيل والإعداد لها، فليس أمامهم سبيل آخر سوى الحل السلمي الذي يسرع في تخليص الأرض العربية من التهويد؟ ثم بيّن الملك موقف منظمة التحرير من المملكة الاردنية الهاشمية قائلا: "**وعلى أثر حرب حزيران ١٩٦٧، تنامت المقاومة الفلسطينية لإسرائيل المحتلة، واندمجت المقاومة المضمون بالمنظمة الإطار، وأصبحت منظمة التحرير نتيجة لذلك تجسيدا لمقاومة الاحتلال وللنضال من أجل حقوق الشعب العربي الفلسطيني، وعلى هذا الأساس، رفضت قرار مجلس الأمن ٢٤٢، لأنه يتعامل فقط مع الأرض الفلسطينية المحتلة دون حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية المشروعة، ومن منطلق إدراكنا العميق لأهداف إسرائيل التوسعية، فقد كان من الطبيعي أن نعطي الأولوية لاستعادة الأرض التي احتلتها إسرائيل بالحرب، ومن منطلق إخلاصنا ووفائنا لهدف استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، فقد حاولنا أن نقنع المنظمة بالفصل بين الهدفين في تحركنا السياسي على الساحة الدولية، بحيث تعمل الدول العربية التي احتلت أراضيها بالقوة، وصدر قرار مجلس الأمن بشأنها، على تأمين انسحاب إسرائيل من تلك الأراضي، على أن تواصل منظمة التحرير القيام بدورها في تمثيل الشعب الفلسطيني المناضل من أجل حقوقه الوطنية المشروعة التي تتجاوز مجرد انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة**"[٢٢٣]، وحمل الملك حسين منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية الكاملة في انهيار اتفاق عمان[٢٢٤]، بسبب رفضها للقرار ٢٤٢، ورفضها الفصل بين استعادة الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧، وبين حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومسئولية تعطيل التحرك السياسي على الساحة الدولية[٢٢٥]، ثم أعلن الملك إيقاف أشكال التنسيق السياسي كافة مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تصبح الكلمة التي ينطقونها عقدا كله التزام وصدق وثبات[٢٢٦]، قائلا: "**إنني وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، نعلن عن عدم تكمننا من مواصلة التنسيق سياسيا، ومصداقية مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية، حتى تكون للكلمة معناها: التزاما، ومصداقية، وثباتا**"[٢٢٧].

أعلن الملك نهاية جهوده لبناء استراتيجية لسلام مشترك مع ياسر عرفات ووضح بين مرونة الإدارة الامريكية وتصلب الفلسطينيين إذ أكد إن الولايات المتحدة أبدت مرونة كبيرة وأعطت فرصة للسلام لكن المنظمة لم تستثمرها بشكل جيد[٢٢٨]، وبذلك جمد الملك الاتصالات الدبلوماسية بين الطرفين ووقف اتفاق عمان محملا المنظمة المسؤولية، وحصر الملك حسين مسألة وقف التنسيق مع المنظمة بقيادتها الحالية، دون وقف العمل

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

بالاتفاق الأردني – الفلسطيني المشترك، قائلا: "**ولئن انتهت هذه الجولة من العمل السياسي مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على غير ما كنا نتمنى، فإن الاتفاق الأردني – الفلسطيني سيظل في مبادئه ومرتكزاته، يجسد القواعد والأسس التي تحكم العلاقات بين الشعبين الأردني والفلسطيني من حيث التساوي في الحقوق والواجبات في مواجهة المصير المشترك**"[٢٢٩]، وباتت المملكة الاردنية تضيق الخناق على منظمة التحرير داخل الأراضي الأردنية، الى درجة وصف الاعلام التابع للمنظمة الحكومة الاردنية "**انها تنفذ ما طالب به شولتز، وهو تهميش دور المنظمة**" او كما قال ياسر عرفات "**انها تتابع تنفيذ ما بدأ به شارون**" [٢٣٠] وعلى اساس هذا التوتر، طلبت الحكومة الأردنية من منظمة التحرير إغلاق مكاتبها في الأردن مع مغادرة مسؤولي المنظمة الأراضي المملكة في مدة اقاصها يومين؛ فأدى هذا العمل إلى أن صدرت قيادة المنظمة بيانا تتهم فيه الأردن بتدبير مؤامرة مع الولايات المتحدة للقضاء على وجودها السياسي والعسكري[٢٣١]، ثم أيد مجلس النواب الأردني بالإجماع خطاب الملك حسين في جلسة طارئة عقدها بتاريخ ٢٢ شباط عام ١٩٨٦، تمخض عنها تشريع نيابي لوقف استمرار التحرك والتنسيق السياسي مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية[٢٣٢]، وعلى ما يبدو ان وجهة النظر بين الطرفين الأردني ومنظمة التحرير اختلفت تجاه تفسيرهما لانهيار اتفاق عمان، اذ عدت الحكومة الأردنية وملكها، ان اتفاق عمان لا يزال يحافظ على بعض مبادئه وخاصة مع فلسطينيو الضفة الغربية، لكن جزء من مبادئه انهارت بسبب رفضها من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، بينما رأت منظمة التحرير، ان اتفاق عمان ملغى تماما بعد رفضه من قبلها، ولا قيمة له تفاوضيا.

اخذ اتفاق عمان ينهار تدريجيا وسط المهاترات بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير، علاوة على عدم حدوث استجابة إيجابية من الإدارة الامريكية[٢٣٣]، اذ رحبت واشنطن بتدهور العلاقات الأردنية – الفلسطينية، وشجعت الأردن على ممارسة تحدٍ لدور المنظمة في الأراضي الفلسطينية بوصفه ممثلا وحيدا للفلسطينيين، ودعمت الملك حسين في قيام مشروعه الكونفدرالي في الضفة الغربية لتحسين صورته في الضفة الغربية[٢٣٤]، ثم كثفت الولايات المتحدة جهودها لإقناع ملك الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة الاسرائيلية بدون مشاركة منظمة التحرير، غير أن تلك الجهود لم تسفر عن نتيجة لإصرار الملك حسين على أن لا تمر أية مفاوضات مباشرة مع الاسرائيليين الا عبر البوابة الفلسطينية[٢٣٥].

فهمت الإدارة الامريكية، ان الأردن لم ينسلخ من مفردات اتفاق عمان بشكل نهائي، بل تمسك ببعض مبادئه ومنها عقد المؤتمر الدولي، اذ تتلخص الأسباب التي صدرت عن الأردن بشأن العلاقة مع منظمة التحرير انها وليدة تراكم أحداث رئيسة متتابعة بينهما، ومن هذا الفهم، توصلت واشنطن اقناع الملك حسين في عقد اتفاق غير معلن بين الأردن والحكومة الإسرائيلية ينص على عقد مؤتمر دولي بمقر الأمم المتحدة في جنيف بالمدة ٢٥-٢٧ شباط عام ١٩٨٦، تشارك فيه المنظمة إذا اعترفت بالقرار ٢٤٢، أو فلسطينيون من

خارج المنظمة تقوم الأردن باختيارهم دون اعتراض إسرائيل أو الولايات المتحدة، وعلى أن يتحول المؤتمر الدولي بعد الأيام الثلاثة الأولى إلى لجان إقليمية على أساس التفاوض المباشر[٢٣٦]، وردت منظمة التحرير أن قبولها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، دون اقترانه بحق تقرير المصير كأساس لمؤتمر دولي يعني أنها تكون قد قبلت بإلغاء القضية الفلسطينية من جدول أعمالها، وأعلنت في الوقت نفسه رفضها المفهوم الأمريكي للمؤتمر الدولي باعتباره مجرد مظلة دولية لمفاوضات مباشرة بين الأطراف الدولية[٢٣٧]، وأصدرت اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية لحركة فتح بيانا رسيما بشأن موافقتها إلغاء اتفاق عمان في ١٩ نيسان عام ١٩٨٦، أي قبل يوم من افتتاح أعمال المجلس الوطني[٢٣٨]، ونشر المجلس الثوري لحركة فتح بيانا في ١٩ حزيران عام ١٩٨٦، يتهجم فيه على المملكة الأردنية الهاشمية وسياستها الواضحة تجاه القضية الفلسطينية[٢٣٩]، ومن منطلق هذا التهجم الفلسطيني، عقد مجلس الوزراء الأردني برئاسة زيد الرفاعي في ٧ تموز عام ١٩٨٦، جلسة بحث خلالها ما ورد في البيان الذي صدر عن المجلس الثوري لحركة فتح، وأصدر قرارا بإغلاق ٢٥ مكتبا تابعا لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أنشئت بعد العام ١٩٨٢، من أصل ٣٢ مكتبا، وتم طرد خليل الوزير عضو اللجنة المركزية ونائب القائد لقوات الثورة الفلسطينية الذي كان يقيم في عمان[٢٤٠]، وان رفض قيادة منظمة التحرير الفلسطينية للشروط الامريكية التي طرحت عن طريق الملك حسين، وقيامه نتيجة ذلك الرفض بوقف العمل مع قيادة المنظمة، سقط اتفاق عمان والت جهود واشنطن الى فشل، وقيل في هذا المضمار انه بسبب ايقاف التنسيق الاردني – الفلسطيني من قبل الملك الاردني تم فعلا " **دق المسمار الاخير في نعش اتفاق عمان في العام ١٩٨٥ على استراتيجية التفاوض المشترك بين الطرفين الاردني والفلسطيني**"[٢٤١].

الخاتمة:

توصلت الدراسة الى ثمة نقاط مهمة منذ عقد اتفاق عمان وحتى انهياره رسيما في المدة (١١ شباط عام ١٩٨٥– ٧ تموز عام ١٩٨٦)، هي:

١. ان دافع المملكة الأردنية الهاشمية من عقد اتفاق عمان مع الفلسطينيين يتمثل في تبديد هاجس القلق الذي خلفته فكرة (الوطن البديل) التي بدأت تتناقل في الاعلام والأوساط الإسرائيلية، ورأى الملك حسين في الاتفاق بديل مناسب لوضع تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي، وتوقع ان تكون استجابة واشنطن متناسبة معه.
٢. كانت غاية الأردن من عقد اتفاق عمان مع الفلسطينيين فتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد ان قُطعت الاتصالات بينهما منذ احداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠، وعلى اثر هذا الحوار يصلا الطرفين الاردني – الفلسطيني إلى حل مع الحكومة الاسرائيلية، وطمح الملك حسين من وراء عقد الاتفاق ان يحصل على توكيل فلسطيني يطلق يده للتفاوض مباشرة مع الاسرائيليين بهدف الوصول إلى حل عن طريق الإدارة الامريكية.

٣. ان واحدة من الاسباب المشجعة التي دفعت الأردن الى التوجه لعقد اتفاق مع الفلسطينيين، وتحديدا منظمة التحرير الفلسطينية، ان الأخيرة كانت تمر بأسواء حالاتها السياسية والعسكرية بسبب الانشقاقات الداخلية، علاوة على إخراجها من لبنان، وهذا ما جذّر عمق جرح الفلسطينيين من حرمانهم من وطنهم الأصلي المتمثل في فلسطين، لان عدم وجود ارض فلسطينية تأوي منظمة التحرير قد اذلتها كثيرا، ومثال ذلك قد اضطرت المنظمة عقد الاتفاق في عمان بعد ان يأست من اغلب الأنظمة العربية في استضافتها لعقد الدورة ١٧ للمجلس الوطني الفلسطيني، وبذلك اضطرت ان تعقد الدورة في الأردن مقابل تنازلات فلسطينية، تمثلت في بعض مبادئ اتفاق عمان وقد فسرتها قيادة المنظمة انها بنود مذلة، لذا نلاحظ ان ياسر عرفات استعمل اتفاق عمان كمناورة تكتيكية لإنقاذ المنظمة، فقد كان يناور أكثر من أن يحاول الوصول إلى حلول سياسية، وذلك للبحث عن طوق النجاة، لا التوجه الجاد للتعاون والمشاركة الأردنية – الفلسطينية في الحل السياسي مع إسرائيل، التي رأت فيه خسارة فلسطينية، وأن الأردن هو الرابح الوحيد على حساب مصالح الشعب الفلسطيني.

٤. اعتقدت قيادة المنظمة ان وجودها في الاتفاق، لن يصلها إلى حلول إيجابية مع إسرائيل، في ظل غياب الاستعداد الأمريكي الجاد والمنصف للقضية الفلسطينية؛ فبدلا من ابراز الولايات المتحدة لتحول ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير في مفاهيمه الوطنية اذ لأول مرة وافق صراحة على صيغة الأرض مقابل السلام، وهي في صلب القرار رقم ٢٤٢، كما انه قبل مفهوم الكونفدرالية مع الأردن بدلا من دولة فلسطينية مستقلة، ووافق على اشتراك الفلسطينيين في وفد مشترك مع الأردن، لكن الإدارة الامريكية شددت على قضية إجرائية منتقدة فكرة التفاوض في مؤتمر دولي، ومع ان اسرائيل كانت مؤيدة بتحفظ لعقد مؤتمر دولي، وان كغطاء شكلي للمفاوضات المباشرة فان الولايات المتحدة أصرت بشكل لا يتزعزع على الإبقاء في اطار اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨.

٥. ان مهمة الرئيس ريغان في وضع تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي تتمثل في عقد اتفاق سلام بين الأردن وإسرائيل على غرار اتفاقية كامب ديفيد، أي بمعنى كان الأردن محط انظار الإدارة الامريكية في عقد اتفاقية اردنية – إسرائيلية، ونظرت الإدارة الامريكية الى اتفاق عمان انه المربع الأول في طريق السلام الأردني – الإسرائيلي؛ فهي توقعت ان الاتفاق سيسحب الفلسطينيين الى تسوية مع إسرائيل تحت الجلباب الأردني، وكانت تطمح لفتح حوار مباشر فيما بينهما.

٦. لم تكن الإدارة الامريكية جادة في وضع الحلول المعتدلة لإنهاء القضية الفلسطينية بل كان ميلها الى الكفة الإسرائيلية واضح جدا؛ فهي لم تعترف بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للفلسطينيين، اذ لم

يلتقي الرئيس ريغان مع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير اطلاقا، بل شرط اللقاء بينهما مقابل تجرد ياسر عرفات عن رئاسة المنظمة.

٧. جددت الولايات المتحدة الامريكية ولائها لدولة إسرائيل في اتفاق عمان باعتبارها الراعية الحقيقية لها، وان المصالح الامريكية توأمة المصالح الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، لذلك حرصت الإدارة الامريكية على المصالح الإسرائيلية وفي جميع التسويات التي عرضتها او الاتفاقات العربية بشأن فلسطين، وانها تقف على الدوام مع الجانب الإسرائيلي؛ فلم تشجع الولايات المتحدة بعض مبادئ الاتفاق مثل عقد المؤتمر الدولي، لأنها ارادت حصر الملف الفلسطيني بيدها، وابعاد التدخلات الدولية عنه، وتحديدا الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين.

الهوامش

(١) الوطن البديل: طموح يهودي مبني على إقامة الدولة الفلسطينية في المملكة الأردنية الهاشمية، باعتبارها امتدادا تاريخيا وجغرافيا لفلسطين التاريخية على أساس الروابط الثقافية والديموغرافية بين الشعبين الأردني والفلسطيني. للمزيد ينظر: موقع مركز العودة الفلسطيني، إسرائيل تُعيد طرح فكرة الوطن البديل للفلسطينيين عشية "صفقة القرن"، ٢٠ كانون الأول عام ٢٠١٩، الرابط الإلكتروني http://bit.ly/2sLC37O

(٢) محمد منصور محمد أبو ركبة، السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٨٢-١٩٩٤) اطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٨٨-٨٩.

(٣) اصدر مجلس الأمن الدولي القرار المرقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧، ونص على: إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقا للمادة ٢ من الميثاق، اذ اكد أيضا الحاجة إلى :

- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
- ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح. للمزيد ينظر:.The Security Council.Resolution (242) 1967 of 22 November 1967 , p.1

(٤) اصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ تشرين الأول عام ١٩٧٣، اذ طلب وقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه، ونص على:

- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.
- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.
- يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. The Security Council.Resolution (338), 1973 of 22 October 1973, P.1.

(٥) عدنان أبو عودة، إشكاليات السلام في الشرق الأوسط رؤية من الداخل، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٩٩، ص١٧٥.

(٦) حسين بن طلال (١٩٣٥– ١٩٩٩): ملك المملكة الاردنية الهاشمية (١٩٥٣– ١٩٩٩) ولد في ١٤ تشرين الثاني بالعاصمة عمان، وأنهى دراسته الابتدائية فيها، واكمل دراسته الثانوية بمدرسة فكتوريا بالإسكندرية في مصر عام ١٩٥٠، وألتحق بكلية هارو البريطانية لإكمال تعليمه الجامعي، ثم تولى العرش عام ١٩٥٢، واهتم الملك بالقضية الفلسطينية في جميع المحافل المحلية والدولية، ومن أبرزها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧، وكذلك المشاركة في مؤتمر جنيف للسلام عام ١٩٧٣، واتفاق عمان عام ١٩٨٥، ومؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وتوقيع معاهدة وادي عربة عام ١٩٩٤، وتوفى في ٧ شباط بعمان. للمزيد ينظر: رباح مرزه خضير المدحتي، مبادرة الرئيس ريغان للسلام وموقف منظمة التحرير الفلسطينية منها (١ أيلول عام ١٩٨٢–١٠ نيسان عام ١٩٨٣)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ١٥، العدد ٤، جامعة بابل، ٢٠٢٥، ص١٦٥.

(٧) رونالد ويلسون ريغان (١٩١١– ٢٠٠٤): الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الامريكية في المدة (١٩٨١–١٩٨٩)، ولد في ٦ شباط، بمدينة تامبيكو في ولاية إلينوي، واكمل فيها دراسته الابتدائية والثانوية ثم تخرج من كلية يوريكا في الاقتصاد عام ١٩٣٢، لكنه عمل مذيعا تلفزيونيا في البرامج الرياضية، وأصبح ممثلا عام ١٩٣٧، وانتخب حاكما على ولاية كاليفورنيا عام ١٩٦٦، وأعيد انتخابه لهذا المنصب عام ١٩٧٠، وفاز في اول ولاية رئاسية في المدة (١٩٨١–١٩٨٤)، ثم فاز بالولاية الثانية في المدة (١٩٨٥–١٩٨٩)، وتوفي في ٥ حزيران، ودفن في مدينة لوس أنجلوس. للمزيد ينظر:

Reagan Institute, Ronald Reagan.
https://www.reaganfoundation.org/ronald-reagan/reagans-life-times

(٨) مبادرة ريغان: خطة سياسية اطلقها الرئيس ريغان في أيلول عام ١٩٨٢، لتجديد عملية السلام في الشرق الأوسط؛ كخطوة للحد من النزاع العربي – الإسرائيلي، ووضع حل شامل له، وعلى الرغم انها جاءت امتدادا دبلوماسيا لاتفاقية كامب ديفيد لكنها حملت مبادئ ومقترحات جديدة ابرزها، تفعيل الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطرقت الى قضية اللاجئين الفلسطينيين وتشريد الشعب الفلسطيني، وكذلك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة، ومقابل هذا دعا ريغان في مبادرته الشعب الفلسطيني إلى الاعتراف بحق إسرائيل في مستقبل آمن، وإن الولايات المتحدة لن تدعم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن تدعم الضم أو السيطرة الدائمة لإسرائيل، فضلا عن استئناف المفاوضات العربية – الإسرائيلية بوساطة أمريكية لكن هذه المرة مع وفد اردني الذي بدروه يضم الفلسطينيين، وامام المفردات الجديدة التي عرضتها مبادرة الرئيس ريغان، تباينت الآراء الفلسطينية حولها؛ فمنهم من ايد بعض مقترحاتها، والبعض الاخر رفضها، وفي النهاية تم رفض المبادرة رسميا من قبل منظمة التحرير في اجتماع الكويت بتاريخ ١٠ نيسان عام ١٩٨٣. للمزيد ينظر: رباح مرزه، المصدر السابق، ص١٣٣–١٦١.

(٩) ادور زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦، ص٢٨٨؛ آن لش، إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين (فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص١٦٤–١٦٥.

(١٠) محمد ياسر عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني وكنيته ابو عمار (١٩٢٩– ٢٠٠٤): مناضل وسياسي فلسطيني، ولد في القدس، وتخرج مهندس من جامعة الملك فؤاد الأول بالقاهرة عام ١٩٥١، وهو القائد العام لحركة فتح أكبر الحركات داخل المنظمة، وترأس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩، كثالث شخص يتقلد هذا المنصب منذ تأسيس المنظمة عام ١٩٦٤، وكرس معظم أوقاته لقيادة النضال الوطني الفلسطيني مطالبا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقاد الكفاح الفلسطيني

من عدة بلدان عربية بينها الأردن ولبنان وتونس، وبعد وفاته دفن في مدينة رام الله. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، الجزء السابع، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص٣٨١-٣٨٢؛ رباح مرزه خضير المدحتي، دور منظمة التحرير الفلسطينية في الحرب الاهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٨٢)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة كربلاء، ٢٠١٥، ص٢٢.

(١١) وليام ب.كوانت، عملية السلام "الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ عام ٩٦٧ "، ترجمة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص٤٢٢.

(١٢) قتال فلسطيني داخلي في مدينة طرابلس اللبنانية بدأ في المدة ٦-١٦ تشرين الثاني عام ١٩٨٣، بين منظمة التحرير الفلسطينية التي يتزعمها ياسر عرفات، وبين الفصائل الفلسطينية الموالية لسوريا تحت قيادة سعيد مراغة أبو موسى، وأبو خالد العملة، وفي النهاية، وافق ياسر عرفات على الخروج من طرابلس، بعد الحصول على ضمانات عربية وأميركية بعدم تعرض له أثناء خروج من طرابلس، وعليه ففي ١٧ كانون الأول، غادر ياسر عرفات طرابلس، برفقة ٤٧٠٠ مقاتل وعشرات الجرحى على متن سفينة يونانية، وبحماية البحرية الفرنسية نحو اليمن والسودان والجزائر. للمزيد ينظر: هيثم الجرو، حين طرد الأسد ياسر عرفات من طرابلس، مدونات، ٢٩ اذار عام ٢٠١٩، موقع الجزيرة الرسمي، الرابط الالكتروني
https://web.archive.org/web/20211127055737/https://www.aljazeera.net/blogs/2019/3/29

(١٣) محمد منصور، المصدر السابق، ص٩٦.

(١٤) قمة الرباط: عقدت الجامعة العربية مؤتمرها العربي السابع بالعاصمة المغربية الرباط، في المدة (٢٦-٣٠ تشرين الأول) عام ١٩٧٤، واعترف الملوك والرؤساء العرب بالإجماع بمنح المنظمة لقب العضوية الكاملة وعدّها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، واسهم ذلك كثيرا في تحقيق الشرعية العربية القانونية للمنظمة ؛ كمفاوض مباشر تتكلم عن نفسها وطرح رؤاها السياسية بشكل مباشر دون الحاجة إلى مناوب ومفاوض واصبحت جزء واقعي يمثل دولة عربية؛ لكن بصيغة عسكرية فدائية، وتضمنت ايضا " التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران ١٩٦٧، وتحرير مدينة القدس، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه...وفي تقرير مصيره، وإقامة سلطة وطنية مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني في كل الأراضي العربية المحررة، وعدم التنازل عن ذلك...واعتماد المنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، وتوثيق الصلة والتعاون مع المنظمات والمحافل الدولية...". للمزيد ينظر: عبد الرزاق محمد اسود، الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٧٨، ص٤٥٢؛ رباح مرزه، دور منظمة التحرير ...، المصدر السابق، ص٣٦.

(١٥) حركة فتح: حركة التحرير الفلسطينية أطلقت على نفسها لقب فتح لما كان أول حرف من هذه الكلمات الثلاث يختصرها بكلمة (حتف) أي موت فقد رأى مؤسسوها ان يقلبوا الحروف، فأصبحت فتح لان الهدف هو التحرير وليس الموت اذ تأسست في الكويت في تشرين الأول عام ١٩٥٧، من قبل مجموعة من الشباب الفلسطيني الذين عاشوا نكبة عام ١٩٤٨، وفي مقدمتهم ياسر عرفات لكن الفكرة الأولى لها كانت من قبل اتحاد طلبة فلسطين في القاهرة، ومن اهم أهدافها عدم الالتزام بتنظيم حزبي، فضلا عن الاستقلالية التنظيمية عن أي نظام عربي او دولي، ويكون هدفها الأساس السلاح والعمل الفدائي سبيلا أساسيا لتحرير فلسطين، ولها جناح عسكري خاص قام بأول عملية داخل إسرائيل في ١ كانون الثاني عام ١٩٦٥، وفتح أول مقر لها في سوريا. معد صابر رجب، التأثيرات الاقتصادية والطائفية والحزبية في الاوضاع الداخلية اللبنانية ١٩٧٠-١٩٧٥، مجلة كلية الآداب الفراهيدي، العدد ١١، جامعة تكريت، حزيران ٢٠١٢، ص٤٠٢.

(١٦) المجلس الوطني الفلسطيني: يمثل السلطة العليا للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة، ويضع سياسات منظمة التحرير الفلسطينية ويرسم برامجها من أجل إحقاق الحقوق الوطنية المشروعة، والمتمثلة في العودة والاستقلال والسيادة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وبعد ان عقد المؤتمر الوطني الأول في القدس بتاريخ ٢٨ أيار _ ٢ حزيران ١٩٦٤، اذ انبثق عنه المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي دعي لحضور ٤٣٣ عضوا بمدينة القدس، وأعلن هذا المؤتمر في بيانه عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل قيادة الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير، وقد صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني أيضا عدد من الوثائق والقرارات أهمها الميثاق القومي (الوطني الفلسطيني)، والنظام الأساسي للمنظمة وغيرها. للمزيد ينظر: الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مؤسسات المنظمة، المجلس الوطني الفلسطيني، الرابط الالكتروني
https://www.plo.ps/ar/Category/109/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3

(١٧) عدنان أبو عودة، المصدر السابق، ص١٨٦.

(١٨) جورج شولتز، مذكرات جورج شولتز – اضطراب ونصر، ترجمة: محمد محمود دبور وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤، ص ١٨٨-١٨٩.

(١٩) خالد الفاهوم (١٩٢٢-٢٠٠٦): مناضل وسياسي فلسطيني، ولد في مدينة الناصرة، التي اكمل فيها دراسته الابتدائية والمتوسطة، واكمل دراسته الثانوية العامة في بيروت، ونال درجة البكالوريوس في العلوم الكيمائية من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٤٥، ليعود في نفس العام الى مدينة الناصرة ويعمل مدرسا في مدارسها ثم مدرسة درعا الثانوية لعشر سنوات، ومديرا للتربية والتعليم في محافظة درعا، وملحقا ثقافيا للجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) في واشنطن في المدة (١٩٥٩-١٩٦٢)، وانتمى لحركة الوحدويين الاشتراكيين في سوريا حتى عام ١٩٦٤، وفي نفس العام ساهم في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وشغل عضوية اللجنة التنفيذية لأكثر من دورة حتى عام ١٩٦٧١، ثم اصبح رئيسا للمجلس الوطني في المدة (١٩٧١ – ١٩٨٤)، ورئيسا لجبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني بين عامي (١٩٨٣-١٩٨٧)، وكان له مساهمة في محاولة التقارب بين منظمة التحرير والنظام الأردني، توفي الفاهوم في دمشق. رباح مرزه، مبادرة الرئيس ريغان ...، ص١٧٤.

(٢٠) على محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية، من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٧، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٨، ص٥٧١.

(٢١) عدنان أبو عودة، المصدر السابق، ص١٨٦.

(٢٢) آن لش، المصدر السابق، ص١٦٤-١٦٥.

(٢٣) مجلة شؤون فلسطينية، من وثائق الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني – عمان ٢٢-١٩٨٤\١١\٢٩، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٠-١٤١، بيروت، تشرين الثاني \ كانون الأول عام ١٩٨٤، ص١٤٩.

(٢٤) علي محافظة، عشرة أعوام ...، ص٥١٩.

(٢٥) آن لش، المصدر السابق، ص١٦٤-١٦٥.

(٢٦) جاءت النتائج بغير ما تشتهي القيادة الأردنية، حيث لم يفز حزب العمل بأغلبية المقاعد، فاضطر للاتفاق مع حزب الليكود لتشكيل حكومة وحدة وطنية وكان ذلك في أيلول عام ١٩٨٤، على أساس أن يرأسها شيمون بيريز في النصف الأول من العام ويرأسها إسحاق شامير رئيس حزب الليكود في النصف الثاني، وهو ترتيب أبقى بصيص أمل لدى القيادة الأردنية.
Nigel Ashton, King Hussein of Jordan: A political Life, Yale University Press, New Haven and London, 2008, p.699.

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

(٢٧) على محافظة، المصدر السابق، ص٥١٥-٥١٦؛ علي محافظة، القضية الفلسطينية في خطابات الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٥٢-١٩٩٩، مركز الدراسات الاستراتيجية/ الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٢٠، ص١٣١.

The public papers of president Ronald Reagan, "Interview with Midwest Regional Reporters on Foreign and Domestic Issues", March 20, 1984, p.9.

(29) The public papers of president Ronald Reagan, "Remarks of the President Reagan, President Mohammed Hosni Mubarak of Egypt, and King Hussein 1 of Jordan Following their Meetings", February 14, 1984, p.1.

(٣٠) محمد شلبي، الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٧٩-١٩٩٤)، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، ٢٠٠٧، ص٢٧٤.

(٣١) أحمد عبيدات (١٩٣٨-...): ولد بقرية حرثا في محافظة إربد في ١٨ تشرين الثاني، وأنهى دراسته الثانوية في نابلس عام ١٩٥٦، وعمل في التدريس لمدة سنة ثم التحق بجامعة بغداد وتخرج منها في الحقوق عام ١٩٦١، والتحق بسلك الأمن العام برتبة ملازم، ثم بدائرة المخابرات العامة، وتدرج في الخدمة إلى رتبة لواء، ومدير للمخابرات (١٩٧٤-١٩٨٢) برتبة فريق، ثم أصبح وزير الداخلية (١٩٨٤-١٩٨٢)، ورئيس الوزراء ووزير للدفاع (١٩٨٥-١٩٨٤) وعضو في مجلس الأعيان لعدة مرات. للمزيد ينظر: موقع التراث الملكي الهاشمي، رؤساء الوزرات، دولة أحمد عبيدات، الرابط الالكتروني

https://web.archive.org/web/20200920151324/https://royalheritage.

(٣٢) بيان أردني – فلسطيني مشترك حول المحادثات التي أجرها ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة الأردنية عمان. للمزيد ينظر: مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٣٦-٣٣٥.

(٣٣) علي محافظة، القضية الفلسطينية ...، ص١٣٢.

(34) The public papers of president Ronald Reagan, " Remarks of the President and Prime Minister Shimon Peres of Israel Following their Meetings", October 9, 1984,1-2.

(٣٥) ادور زاوتر، المصدر السابق، ص٢٨٨.

(٣٦) القى الملك حسين خطابا في جلسة افتتاح المجلس الوطني الفلسطيني، حث الفلسطينيين المشاركين فيه وعلى أن يعدوا الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة دائرتهم الانتخابية الأولى، وناشدهم في التغلب على خلافاتهم الداخلية، والخروج بخطة تنقذ الضفة الغربية وقطاع غزة، وحثهم على قبول القرار ٢٤٢ الذي ينطوي على مبدأ مبادلة الأرض بالسلام، وعلى التعاون الوثيق مع حكومته لاسترداد السيادة العربية على الأراضي المحتلة. للمزيد ينظر: علي محافظة، عشرة أعوام ...، ص٦٠٠.

(٣٧) علي محافظة، القضية الفلسطينية...، ص١٣٢-١٣٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ص١٣٣.

(٣٩) على محافظة، عشرة أعوام...، المصدر السابق، ص٦٠١-٦٠٢.

(٤٠) على محافظة، الديمقراطية المقيدة، حالة الأردن ١٩٨٩- ١٩٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٣٠.

(٤١) الاتحاد الكونفدرالي: شكل من اشكال التنظيم الاتحادي يجمع بين دولتين او اكثر ضمن اتفاقية معينة، او اتفاق تعاقدي يقضي بإنشاء هيئة او كتلة سياسية اقتصادية مشتركة تجمعها خصوصيات سياسية او اقتصادية او دينية مع الاحتفاظ بخصوصية كل دولة بسيادتها، ويتكون الاتحاد الكونفدرالي من رابطة يكون أعضاؤها دولا مستقلة ذات سيادة، وتفوض بموجب اتفاق مسبق

بعض الصلاحيات لهيئة او هيئات مشتركة لتنسيق سياستها في عدد من المجالات. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسية، الجزء الخامس، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٨٥.

(٤٢) علي محافظة، القضية الفلسطينية...، ص١٣٣؛ بهجت أبو غربية، من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، من النكبة إلى الانتفاضة (٢٠٠٠-١٩٤٩)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص٤٩٨.

(٤٣) فاروق القدومي (١٩٣١- ٢٠٢٤): مناضل وسياسي فلسطيني، ولد في مدينة نابلس بالضفة الغربية, ودرس الابتدائية والثانوية في مدينة يافا، والتحق بالجامعة الأميركية بالقاهرة عام ١٩٥٤، اذ أنهى دراسته الجامعية في تخصص الاقتصاد والعلوم السياسية، وبعد تخرجه عمل في مجلس الإعمار الليبي ثم في وزارة النفط بالمملكة العربية السعودية ثم في وزارة الصحة الكويتية، وانضم القدومي إلى حزب البعث العربي الاشتراكي منذ أربعينيات القرن العشرون، وأثناء دراسته بمصر التقى ياسر عرفات وصلاح خلف، ليتم تأسيس حركة فتح عام ١٩٥٧، ورشحته حركة فتح لعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩، وأصبح رئيسا لدائرتها السياسية عام ١٩٧٣، وأقام في الأردن غير أن السلطات الأردنية اعتقلته إثر أحداث أيلول الأسود عام ١٩٧٠، فغادر الأردن إلى سوريا، وكان ضمن قيادات منظمة التحرير التي غادرت بيروت إلى تونس في ١٩٨٢ بعد الغزو الإسرائيلي للبنان. للمزيد ينظر: رباح مرزه، مبادرة الرئيس ريغان....، المصدر السابق، ص١٧١.

(٤٤) يوسف حسن، "اتفاق عمان" وردود الفعل الفلسطيني عليه، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٤-١٤٥، بيروت، اذار – نيسان عام ١٩٨٥، ص١١٦.

(٤٥) نكتل عبد الهادي محمد، موقف الولايات المتحدة الامريكية من القضية الفلسطينية ١٩٧٨-١٩٩٣ (دراسة تاريخية)، دار المعتز، عمان، ٢٠١٥، ص٢٢٢.

(٤٦) منير الهور وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ ١٩٤٧-١٩٨٢، دار الجليل، عمان ١٩٩٣، ص٢٣٠.

(٤٧) جاء الرفض الإسرائيلي لعقد مؤتمر دولي على لسان رئيس الوزراء شمعون بيرس، ودعا الملك حسين إلى المفاوضات المباشرة. للمزيد ينظر: وليم ب كوانت، المصدر السابق، ص٤٧٢؛

Israel Ministry of Foreign Affairs, Document (21), Address in the Knesset by Prime Minister Peres- 3 December 1984, Volume 9-10: 1984-1988, p.3.

(٤٨) خالد الحسن، الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك (عمان ١١\١٢ ١٩٨٥) في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك، دار الجليل، عمان، ١٩٨٥، ص١٣٩.

(٤٩) خليل الوزير (١٩٣٥- ١٩٨٨): مناضل وسياسي فلسطيني، ولد في مدينة الرملة، وتلقى خليل الوزير تعليمه الابتدائي بإحدى مدارس وكالة (الأونروا) في مدينة غزة، وأنهى دراسته الثانوية في مدرسة فلسطين الثانوية عام ١٩٥٤، والتحق بكلية الآداب قسم الصحافة بجامعة الإسكندرية عام ١٩٥٥، وانتقل إلى السعودية عام ١٩٥٧، للعمل مدرساً في منطقة عسير، وفي نفس العام غادر السعودية إلى الكويت ليعمل مدرسا، وبقي في الكويت حتى عام ١٩٦٣، والتحق بجماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٥٢، وكان أمين سر مكتبها الطلاّبي في غزة، ويعد احد مؤسسي حركة فتح، واصبح عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني، وعضوا في المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعضوا في المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، وعضوا في اللجنة المركزية الأولى للحركة، واستمر عضوا حتى اغتياله في تونس. رباح مرزه، مبادرة الرئيس ريغان ...، ص١٧٢-١٧٣.

(٥٠) سميح شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلات في البيئة الرسمية العربية – دول الطوق ١٩٨٢- ١٩٨٧، دار شرق برس، نيقوسيا، ١٩٨٨، ص٤٩.

(٥١) محمد منصور، المصدر السابق، ص١٠١-١٠٢.

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

(٥٢) سميح شبيب: المصدر السابق، ص٥٠.

(٥٣) يوسف حسن، المصدر السابق، ص١١٦.

(٥٤) علي محافظة، القضية الفلسطينية...، ص١٣٤.

(٥٥) خالد الحسن، المصدر السابق، ص١٣٥؛ محمد منصور، المصدر السابق، ١٠٢.

(٥٦) نقلا عن مجلة المجلة، لندن العدد ٢٦٤، ٢٧ شباط عام ١٩٨٥.

(٥٧) نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط: ٣١ كانون الثاني عام ١٩٨٥.

(٥٨) يوسف حسن، المصدر السابق، ص١١٧.

(٥٩) تمام البرازي، أمريكا والعرب شاهد عيان ١٩٨٣ –١٩٩٠، الجزء الاول، دار الجليل، بيروت، ١٩٩٢، ص٣٠؛ يوسف حسن، المصدر السابق، ص١١٧.

(٦٠) سميح شبيب، المصدر السابق، ص٥١.

(٦١) يوسف حسن، المصدر السابق، ص١١٧.

(٦٢) جورج شولتز، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٦٣) سميح شبيب، المصدر السابق، ص٥١.

(٦٤) يوسف حسن، المصدر السابق، ص١١٧.

(٦٥) سميح شبيب، المصدر السابق، ص٥١؛ ميخائيل سليمان واخرون، فلسطين والسياسة الامريكية من ويلسون الى كلينتون، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص٢٥٥؛ عبد السلام المجالي، رحلة العمر من بيت الشعر الى سدة العمر، شركة المطبوعات، عمان، ٢٠٠٤، ص٦٤؛ علي محافظة، الديمقراطية المقيدة...، المصدر السابق، ص٣٢؛ علي محافظة، القضية الفلسطينية...، ص١٣٤؛ طلال الصافي، الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية (١٩١٧–١٩٨٧)، الجزء الأول، دار أبو عرفة، القدس، ١٩٨٧، ص١٠٤؛ احمد شاهين، منظمة التحرير الفلسطينية من حصار إلى أخر، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٨–١٤٩، بيروت، تموز/ اب عام ١٩٨٥، ص٣.

(٦٦) مجلة فلسطين الثورة، العدد ٥٤٥، ١٦شباط عام ١٩٨٥.

(٦٧) نقلا عن صحيفة القبس الكويتية: ١٤ شباط عام ١٩٨٥.

(٦٨) سميح شبيب، المصدر السابق، ص٥٢.

(٦٩) صلاح خلف (١٩٣٣– ١٩٩١): مناضل وسياسي فلسطيني، ولد في يافا، واكمل دراسته الابتدائية والإعدادية فيها، وهاجر إلى غزة عام ١٩٤٨، ثم إلى القاهرة عام ١٩٥٢، ليلتحق في كلية اللغة العربية في جامع الأزهر وتخرج منها عام ١٩٥٦، عاد إلى غزة للعمل مدرس للغة عربية فيها، ما لبث ان حصل على شهادة الدبلوم العالي من جامعة عين شمس المصرية عام ١٩٥٨، وسافر في العام التالي إلى الكويت ليلتقي مع ياسر عرفات وخليل الوزير وشاركهم في تأسيس حركة فتح، واصبح عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح عام ١٩٦٩، واعتقل من السلطات الأردنية على اثر مشاركته في أحداث أيلول عام ١٩٧٠، ثم انتقل إلى لبنان عام ١٩٧١، ليبقى حتى اخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان في اب عام ١٩٨٢، اغتيل في مدينة قرطاج في تونس عام ١٩٩١. للمزيد ينظر: رباح مرزه، دور منظمة التحرير ...، ص١١٢.

(٧٠) نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط: ١٤ شباط عام ١٩٨٥.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) سيف حسن، المصدر السابق، ص١١٩.

(٧٣) سميح شبيب، المصدر السابق، ص٥٢.

(٧٤) مجلة فلسطين الثورة، العدد ٥٤٦، ٢٢ شباط عام ١٩٨٥.

(٧٥) سميح شبيب المصدر السابق، ص٥٤.

(٧٦) بيان عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية حول احداث لبنان؛ مشروع عمل مشترك؛ موافقة المجلس المركزي لـ م.ت.ف على الاتفاق الفلسطيني – الأردني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٨-١٤٩، بيروت، تموز/ اب عام ١٩٨٥، ص١٠٩.

(٧٧) نقلا عن صحيفة القبس الكويتية: ٢٥ شباط عام ١٩٨٥.

(٧٨) سيف حسن، المصدر السابق، ص١٢١.

(٧٩) مجلة شؤون فلسطينية، بيان: موافقة المجلس المركزي لـ م.ت.ف على الاتفاق الفلسطيني – الأردني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٨-١٤٩، بيروت، تموز/ اب عام ١٩٨٥، ص١٠٩.

(٨٠) علي محافظة، القضية الفلسطينية...، ص١٣٥.

(٨١) ميخائيل سليمان واخرون، المصدر السابق، ص٢٥٥.

(٨٢) جورج حبش (١٩٢٥-٢٠٠٨): مناضل وسياسي فلسطيني، ولد في مدينة اللد، وأكمل دراسته الابتدائية فيها، ثم انتقل لمتابعة دراسته الثانوية في كل من مدينتي يافا والقدس، وتخرج من مدرسة ترسانتا في القدس، وعمل مدرسا في يافا لمدة عامين، ثم انتقل إلى بيروت عام ١٩٤٤، للالتحاق بكلية الطب في الجامعة الأمريكية، وتخرج منها طبيبا عام ١٩٥١، وامتهن الطب في عمان بمخيمات الأردن لمدة خمسة أعوام ثم تفرغ كليا للعمل السياسي، وكرس حياته كلها لتحرير فلسطين، وأدى دورا أساسيا في تبني الثورة الفلسطينية للماركسية، وأسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في كانون الأول ١٩٦٧، بعد حرب الأيام الستة التي احتلت فيها إسرائيل بقية فلسطين، وكان أميناً عاماً للجنة المركزية للجبهة، يلقبه أنصاره بالحكيم، وصبح احد قيادات المنظمة عندما انضوى تحت زعامتها،، توفى في الاردن. للمزيد ينظر: رباح مرزه، مبادرة الرئيس ريغان...، ص١٧٦-١٧٧.

(٨٣) يوسف حسن، الوفد الأردني – الفلسطيني يشغل الجميع، مجلة شؤون فلسطينية، العدد١٤٦- ١٤٧، بيروت، أيار/ حزيران عام ١٩٨٥، ص١٣٠.

(٨٤) نايف حواتمة (١٩٣٥ – ...): مناضل وسياسي فلسطيني ولد في مدينة السلط الأردنية اكمل دراسته الابتدائية والثانوية في عمان، وبدأ دراسته الجامعية في كلية الطب بجامعة القاهرة، لكنه لم يكملها بسبب نشاطه السياسي، ثم عاد بعد عشرة سنوات ليدرس الفلسفة وعلم النفس بجامعة بيروت العربية – لبنان، ثم نال درجة الماجستير فيها، ثم حصل على شهادة الدكتوراه في موسكو، وانتمى إلى حركة القوميين العرب، ويعّد من ابرز قادة منظمة التحير الفلسطينية واصبح الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عام ١٩٦٩، ويصنف من ضمن التيار اليساري الماركسي، وكان أول مناضل فلسطيني دعا بوضوح الى فكرة إقامة دولة فلسطينية على الاراضي التي يتم تحررها الى جانب الدولة الإسرائيلية، واطلق عليه (فيلسوف الثورة الفلسطينية) وقد اخرج من بيروت من ضمن القادة الفلسطينيين عام ١٩٨٢.رباح مرزه، مبادرة الرئيس ريغان...، ص١٧١.

(٨٥) يوسف حسن، المصدر السابق، ص١٣٠.

(٨٦) خالد الحسن، المصدر السابق، ص١٣٤-١٣٥.

(٨٧) محمود عباس –أبو مازن–، طريق أوسلو: موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، شركة المطبوعات، بيروت، ١٩٩٤، ص١٧٨.

(٨٨) سميح شبيب، المصدر السابق، ص٨٣.

(٨٩) نقلا عن جريدة السفير اللبنانية: ١اذار عام ١٩٨٥؛ عبد الرحيم شطناوي، دوليا: تحدد الاهتمام واتساع النشاط، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٤–١٤٥، بيروت، اذار/ نيسان عام ١٩٨٥، ص١٢٩.

(٩٠) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة ...، ص٣٣–٣٤.

(٩١) جورج شولتز، المصدر السابق، ص١٩٨؛ يوسف حسن، العدد ١٤٤–١٤٥، المصدر السابق، ص١١٧.

(٩٢) نقلا عن: جريدة الشرق الاوسط، ١٢شباط عام١٩٨٥؛ مجلة شؤون فلسطينية، يوميات: موجز الوقائع الفلسطينية من ١٥–١– ١٩٨٥ الى ١٤–٣–١٩٨٥، العدد ١٤٤–١٤٥، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٩٣) نقلا عن جريدة الشرق الأوسط: ١٥شباط عام ١٩٨٥.

(٩٤) جورج برات شولتز (١٩٢٠–٢٠٢١): عسكري وسياسي امريكي، ولد في ١٣ كانون الاول، بمدينة نيويورك وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، وتخرج من جامعة برينستون ثم خدم في مشاة البحرية الامريكية في المدة (١٩٤٢–١٩٤٥)، وحصل شولتز على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الصناعي من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا عام ١٩٤٩، وأصبح أستاذا جامعيا في المعهد ثم عميد الكلية في المدة (١٩٦٢–١٩٦٩)، وبعدها اصبح وزير العمل في المدة (١٩٦٩–١٩٧٠)، ووزير الخزانة في المدة (١٩٧٢–١٩٧٤)، ووزير الخارجية في المدة (١٩٨٢–١٩٨٩). للمزيد: رباح مرزه، مبادرة الرئيس ريغان...، ص١٦٨.

(٩٥) تمام البرازي، المصدر السابق، ص٣٠؛ جورج شولتز، المصدر السابق، ص١٩٨.

(٩٦) نقلا عن جريدة السفير اللبنانية: ١ اذار عام ١٩٨٥.

(٩٧) نقلا عن جريدة الشرق الأوسط: ١٤شباط عام ١٩٨٥.

(٩٨) نقلا عن جريدة السفير اللبنانية: ١اذار عام ١٩٨٥.

(٩٩) مجلة شؤون فلسطينية، دوليا...، العدد ١٤٤–١٤٥، المصدر السابق، ص١٣٠.

(١٠٠) قمة فاس: دعت الجامعة العربية القادة والزعماء العرب الى عقد قمة استثنائية (القمة الثانية عشر) في مدينة فاس بالمغرب للمدة من ٦–٩ أيلول عام ١٩٨٢، وحضر القمة الملوك والرؤساء العرب، وكل أعضاء الجامعة العربية عدا ليبيا ومصر لتعليق عضويتها في الجامعة العربية بسب اتفاقية كامب ديفيد، ومثل ياسر عرفات منظمة التحرير الفلسطينية، وتعد هذه القمة المشروع العربي الوحيد الذي طرح مسألة التسوية السلمية في اطار مبلور ومحدد، ورأى بعض القادة العرب انهم يبحثون عن امكانية الدمج بين المشروع العربي ومبادرة ريغان والتوفيق بينهما، وابرز قرارات قمة فاس: انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وإزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الاراضي العربية بعد عام ١٩٦٧، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الاديان في الأماكن المقدسة، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني وتقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي والوحيد لهم، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، ويقوم مجلس الامن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ. رباح مرزه، مبادرة الرئيس ريغان...، ص١٧٥.

(١٠١) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة ...، ص٣٢.

(102) The public papers of president Ronald Reagan, "Remarks at the Welcoming Ceremony for King Fahd bin Abdel-Aziz Al Saudi Arabia", February 11, 1984, p.1-2.

(١٠٣) محمود عباس، المصدر السابق، ص١٧٨.

(١٠٤) شمعون بيريز (١٩٢٣-٢٠١٦): الرئيس التاسع لدولة اسرائيل، ولد في ١ اب، بمدينة فيزنوفا البولندية، وهاجرت عائلته إلى فلسطين في عام ١٩٣٤، واستقرت في مدينة تل أبيب، التي اكمل بها دراسته الابتدائية في مدرسة جولا، ثم واصل دراساته في المدرسة الزراعية بن شيمن قرب مدينة اللد، اشترك في حزب ماباي عام ١٩٤٣، وانضم إلى الهجاناه في ١٩٤٧، تم تعينه مؤقتا رئيساً لخدمات سلاح البحرية في عام ١٩٥٠، وعين رئيساً لبعثة إسرائيل الديبلوماسية في الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٤٩، وانتخب عضواً في دورات البرلمان الإسرائيلي بدءا من الكنيست الرابع وحتى الكنيست السابع عشر في المدة (١٩٥٩ – ٢٠٠٧) من قبل حزب ماباي، وشغل منصب وزير الاتصالات في المدة (١٩٧٠ – ١٩٧٤)، ووزير للدفاع في المدة (١٩٧٤-١٩٧٧) وشكل حكومة وحدة وطنية في المدة (١٩٨٤ – ١٩٨٨) متوليا منصب رئيس الوزراء في المدة (١٩٨٤ – ١٩٨٦)، متبادلا دور رئاسة الحكومة مع إسحاق شامير ليشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الفترة بين (١٩٨٦ – ١٩٨٨)، وتولى رئاسة الوزراء في المدة (١٩٩٥– ١٩٩٦)، وانتُخب رئيساً لإسرائيل في المدة (٢٠٠٧-٢٠١٤)، وتوفي في ٢٨ ايلول، ودفن في تل ابيب. للمزيد ينظر: موقع رئيس دولة اسرائيل، الرئاسة في إسرائيل، شمعون بيريز – الرئيس الإسرائيلي التاسع من إسرائيل، الرابط الإلكتروني.
http://www.president.gov.il/Arabic/Presidency_In_Israel/FormerPresidents/Pages/Shimon ؛
موقع مركز بيرس للسلام، الرابط الإلكتروني.
http://www.peres-center.org/?categoryId=104607

(١٠٥) نقلا عن جريدة عل همشمار الصهيونية: ١٩ شباط عام ١٩٨٥.

(١٠٦) ص-ج، العدد ١٤٤-١٤٥، المصدر السابق، ص١٥٣

(١٠٧) نقلا عن صحيفة دافار الصهيونية: ٢١شباط عام ١٩٨٥.

(١٠٨) عبد الرحيم شطناوي، المصدر السابق، العدد ١٤٤-١٤٥، ص١٢٩.

(١٠٩) جريدة النهار اللبنانية: ١٢ نيسان عام ١٩٨٥.

(١١٠) نقلا عن جريدة الشرق الأوسط: ١٣ نيسان عام ١٩٨٥.

(١١١) هشام الدجاني، الإدارات الامريكية .... وإسرائيل، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤، ص١٤٤-١٤٥.

(١١٢) احمد شاهين، مشاريع السلام بين النوايا والوقائع، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٣٨-١٣٩، بيروت، أيلول \ تشرين الأول عام ١٩٨٤، ص٦٠.

(١١٣) وليم ب كوانت، المصدر السابق، ص٤٧٣.

(١١٤) مكتب الأمانة العامة للقيادة القومية- سوريا، مراكز الدراسات الأمريكية وصناعة القرار، سلسلة دراسات استراتيجية، دمشق، ٢٠٠٨، ص١٤٣-١٤٤.

(١١٥) مناحيم بيغن (١٩١٣- ١٩٩٢): احد رؤساء الحكومات الاسرائيلية في المدة (١٩٧٧-١٩٨٣) ولد في ١٦ اب، بمدينة بريست ليتوفسك البولندية، وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها، ثم اكمل دراسة القانون في جامعة وارسو عام ١٩٣١، وتخرج عام ١٩٣٥، انضم إلى حركة شباب بيتار عام ١٩٢٩، تم انتخابه كرئيس لها في بولندا عام ١٩٣٩، وصل إلى إسرائيل عام ١٩٤٢، وعُيّن بعد ذلك قائداً لمليشيا إرغون زفا- إي ليومي، وأسس بيغن حركة حيروت وترأس حملتها الانتخابية وأنشطتها المعارضة في الكنيست في المدة (١٩٤٩ – ١٩٦٥)، وعُيّن بيغن وزيراً بلا حقيبة في المدة (١٩٦٧-١٩٧٠)، وقد أسس تكتل الليكود عام ١٩٧٣، وبعد فوز الليكود في انتخابات عام ١٩٧٧، تم تعيينه رئيسًا للوزراء في المدة (١٩٧٧-١٩٨١)، وفاز

بولاية ثانية في المدة (١٩٨١-١٩٨٣)، ثم استقالة من رئاسة الوزراء عام ١٩٨٣، وتوفي في ٩ اذار، ودفن في جبل الزيتون في القدس. للمزيد ينظر:

Prime Minister's Office, History, Former Prime Ministers, Menachem Begin http://www.pmo.gov.il/English/Memorials/PrimeMinisters/Pages/MenahemBegin.aspx.

(115) Israel Ministry of Foreign Affairs, Document (11), Interview with Defense Minister Sharon on Israel Radio- 10 June 1982, Volume 8: 1982-1984, p.1-2.

(١١٦) نقلا عن صحيفة يديعوت احرونوت الصهيونية: ٢٧ شباط عام ١٩٨٥.

(١١٧) عبد الرحيم شطناوي، العدد ١٤٤-١٤٥، المصدر السابق، ص١٣٠.

(١١٨) نقلا عن صحيفة معاريف الصهيونية: ١ اذار عام ١٩٨٥.

(١١٩) المصدر نفسه: ٧ اذار عام ١٩٨٥.

(١٢٠) يوسف حسن، الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك يشغل الجميع، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٦-١٤٧، بيروت، أيار- حزيران ١٩٨٥، ص١٣٤.

(١٢١) نقلا عن صحيفة الرأي الاردنية: ١٠ أيار عام ١٩٨٥.

(١٢٢) يوسف حسن، العدد ١٤٦-١٤٧، المصدر السابق، ص١٣٦.

(١٢٣) عبد الرحيم شطناوي، العدد ١٤٦-١٤٧، المصدر السابق، ص١٤٠.

(١٢٤) نقلا عن جريدة السياسة الكويتية: ١٨ نيسان عام ١٩٨٥.

(١٢٥) جيمي كارتر (١٩٢٤-٢٠٢٤): احد رؤساء الولايات المتحدة الامريكية في المدة (١٩٧٧-١٩٨١)، ولد في ١ تشرين الاول، ببلدة بلينز جنوب غرب ولاية جورجيا واكمل فيها دراسته الابتدائية والثانوية، ثم التحق بكلية البحرية الأمريكية، وحصل منها على شهادة البكالوريوس عام ١٩٤٦، وبعدها ترك البحرية عام ١٩٥٣، ودخل مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي في المدة (١٩٦٢- ١٩٦٧) واصبح حاكم لولاية جورجيا في المدة (١٩٧١-١٩٧٥)، ثم انتخب رئيسا للولايات المتحدة عام ١٩٧٦، ومنح جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٢، وتوفى في ا تشرين الأول ودفن في ولاية جورجيا الامريكية. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية، الجزء الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ص٢٢-٢٣؛ مكتبة الرئيس كارتر، سيرة جيمي كارتر، الرابط الإلكتروني

https://www.jimmycarterlibrary.gov/about_us/biography_of_jimmy_carter

(١٢٦) نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط: ٢٢ أيار عام ١٩٨٥.

(١٢٧) احمد سيف، تحرك على خطين: المخيمات، والوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٨-١٤٩، بيروت، تموز- اب عام ١٩٨٥، ص١١٢.

(١٢٨) رفضت الحكومة السوفيتية اتفاق عمان ورفضت استقبال الوفد المشترك معتقدة أن الاتفاق يفقدها الورقة الفلسطينية التي ترغب هي في الاحتفاظ بها واستخدامها لدى نقاش النزاعات الإقليمية مع الولايات المتحدة، وهددت بالاعتراف بالمنشقين الفلسطينيين". للمزيد ينظر: عدنان أبو عودة، المصدر السابق، ص١٧١.

(١٢٩) ميخائيل سليمان واخرون، المصدر السابق، ص٢٥٥-٢٥٦.

(١٣٠) وليام ب.كوانت، المصدر السابق، ص٤٢٥.

(١٣١) علي محافظة، القضية الفلسطينية ...، ص١٣٦.

(132) The public papers of president Ronald Reagan, "Remarks and Question-and-Answer Session with Reports Following Discussion with King Hussein I of Jordan", may 29, 1985, p.1-3.

(١٣٣) نقلا عن صحيفة الرأي الأردنية: ٣١ أيار عام ١٩٨٥.

(١٣٤) المصدر نفسه: ٦ اذار عام ١٩٨٥

(١٣٥) نقلا عن جريدة الاهرام المصرية: ٧ اذار عام ١٩٨٥

(١٣٦) عبد الرحيم شطناوي، العدد ١٤٦-١٤٧، المصدر السابق، ص١٤٠

(١٣٧) ميخائيل سليمان واخرون، المصدر السابق، ص٢٥٦؛ هالة مصطفى، الفلسطينيون أمام الحل الأردني، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٢، السنة ٢١، مؤسسة الاهرام، د-ت، ص٣٥؛ جورج بول وبول دوغلاس، أمريكا وإسرائيل علاقة حميمية: التورط الإسرائيلي مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٧، حتى الان، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، بيسان للنشر، ١٩٩٤، ص١٦٣.

(١٣٨) نقلا عن جريدة السفير اللبنانية: ٢٢ نيسان عام ١٩٨٥.

(١٣٩) صحيفة الراي الأردنية: ٢ أيار ١٩٨٥؛ يوميات، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٨-١٤٩، ص١٧٤.

(١٤٠) احمد شاهين، منظمة التحرير الفلسطينية من حصار الى اخر، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٨-١٤٩، بيروت، تموز\ اب عام ١٩٨٥، ص٣-٤.

(١٤١) هالة مصطفى، المصدر السابق، ص٣٥؛ جورج بول وبول دوغلاس، المصدر السابق، ص١٦٣.

(١٤٢) احمد سيف، جولة مورفي والتحرك الفلسطيني السياسي قبل، وبعد "القمة" وضدها، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٥٠-١٥١، بيروت، أيلول\ تشرين اول، ص١٣١.

(143) Israel Ministry of Foreign Affairs, Document (81), "Interview with Prime Minister Peres on Israel Television" – 17 July 1985, Volume 9-10: 1985-1988, p.1-2.

(١٤٤) عبد الرحيم شطناوي، العدد ١٤٦-١٤٧، المصدر السابق، ص١٤٠

(١٤٥) احمد سيف، جولة مورفي، والتحرك الفلسطيني السياسي قبل وبعد القمة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٥٠-١٥١، بيروت، أيلول \ تشرين الأول عام ١٩٨٥، ص١٣١.

(146) Israel Ministry of Foreign Affairs, Document (81), Interview with Prime Minister Peres on Israel Television – 17 July 1985 , Volume 9-10: 1985-1988, p.1

(١٤٧) طاهر المصري (١٩٢٤-...): مسؤول أردني من أصل فلسطيني، ولد في مدينة نابلس بالضفة الغربية، واكمل دراسته الابتدائية والاعدادية والجامعية فيها، ثم درس لاحقا في الولايات المتحدة ونال درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة شمال تكساس عام ١٩٦٥، ليعمل في البنك المركزي الأردني ثم انتخب عضوا في مجلس النواب ١٩٧٣، واصبح وزير دولة لشؤون الأرض المحتلة في حكومة زيد الرفاعي الأولى في المدة (١٩٧٣ – ١٩٧٤) وشغل سفير الأردن في إسبانيا في المدة (١٩٧٥ – ١٩٧٨)، ووزير خارجية في حكومة أحمد عبيدات في المدة (١٩٨٤ – ١٩٨٥) وزير خارجية في حكومة زيد الرفاعي الرابعة في المدة (١٩٨٥ – ١٩٨٨) ثم اصبح نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الاقتصادية في حكومة زيد بن شاكر الأولى في المدة (٢٧ نيسان ١٩٨٩ – ٣١ آب ١٩٨٩)، وعين المصري رئيسا للوزراء عام ١٩٩١، لكنه أقيل بعد خمسة أشهر من توليه مهامه، وانتخب رئيسا لمجلس النواب عام ١٩٩٣، ثم عمل مفوضا لشؤون المجتمع المدني لدى جامعة الدول العربية في المدة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٩)، وحصل على وسامي النهضة والكوكب الأردنيين من الدرجة الأولى، ووسام إيزابيل كاثوليكيا من إسبانيا، كما منحته فرنسا وسام الاستحقاق الوطني برتبة ضابط، إلى جانب أوسمة أخرى من بريطانيا وألمانيا والنمسا ولبنان. للمزيد ينظر: مركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي، دولة السيد طاهر المصري، الموقع الالكتروني.

https://www.rhdc.jo/documentary-platforms

؛ موسوعة الجزيرة، طاهر المصري.. رجل القصر والمناصب المرموقة بالأردن، الموقع الالكتروني.

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/5/17/%D8%B7%D8%A7%D9%87%D8%B1 .-

(١٤٨) نقلا عن صحيفة الرأي الأردنية: ٧ حزيران عام ١٩٨٥.

(149) Israel Ministry of Foreign Affairs, Document (81), Interview with Prime Minister Peres on Israel Television – 17 July 1985 , Volume 9-10: 1985-1988, p.1

(١٥٠) المرحلة الأولى: تدور فيها المباحثات بصورة رسمية بين اسرائيل وممثلين فلسطينيين لا ينتمون إلى منظمة التحرير الفلسطينية، والمرحلة الثانية: يتم فيها اجتماع لجنة محددة تتألف من مندوبين صهاينة وأردنيين وفلسطينيين لإعداد جدول أعمال المؤتمر يعقد بين الأطراف الثلاثة والولايات المتحدة الأمريكية، والمرحلة الثالثة: يتم عبرها الحصول على تأييد أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين للبدء في المفاوضات المباشرة، شريطة أن لا تؤيد هذه الدول موقف أحد الأطراف المتفاوضة بصورة مسبقة، والمرحلة الرابعة: يتم عبرها اختيار ممثلين فلسطينيين حقيقيين لسكان الأراضي المحتلة توافق عليهم جميع الأطراف المتنازعة، والمرحلة الخامسة: يتم فيها عقد مؤتمر السلام في غضون ثلاثة أشهر في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أوربا أو في الشرق الأوسط. نكتل عبد الهادي، المصدر السابق، ص٢٣٠.

(١٥١) نقلا عن صحيفة عل همشمار: ١١ حزيران عام ١٩٨٥.

(١٥٢) ميخائيل سليمان واخرون، المصدر السابق، ص٢٥٦.

(١٥٣) نقلا عن صحيفة الاهرام المصرية: ٢١ حزيران عام ١٩٨٥.

(١٥٤) احمد سيف، المصدر السابق، ص١٣١-١٣٢.

(١٥٥) نقلا عن صحيفة هموديع الإسرائيلية: ٩ تموز عام ١٩٨٥.

(١٥٦) احمد سيف، المصدر السابق، ص١٣٢.

(١٥٧) نقلا عن صحيفة النهار اللبنانية:١٢تموز عام ١٩٨٥.

(١٥٨) احمد سيف، تحرك على خطين: المخيمات، والوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٨-١٤٩، بيروت، تموز١ اب عام ١٩٨٥، ص ١١٨.

(١٥٩) نقلا عن صحيفة القبس الكويتية: ٨ تموز عام ١٩٨٥

(١٦٠) احمد سيف، العدد ١٤٨-١٤٩، المصدر السابق، ص١٣٣

(161) Israel Ministry of Foreign Affairs, Document (82), Interview with Defense Minister Rubin on Israel Radio – 19 July 1985, Volume 9-10: 1985-1988, p.1

(١٦٢) احمد سيف، العدد ١٤٨-١٤٩، المصدر السابق، ص١٣٤.

(١٦٣) ميخائيل سليمان واخرون، المصدر السابق، ص٢٥٦.

(١٦٤) احمد سيف، العدد ١٤٨-١٤٩، المصدر السابق، ص١٣٥

(١٦٥) ميخائيل سليمان واخرون، المصدر السابق، ص٢٥٦.

(١٦٦) نقلا عن صحيفة الاهرام المصرية: ١١ اذار عام ١٩٨٥

(١٦٧) احمد سيف، العدد ١٤٨-١٤٩، المصدر السابق، ص١٣٥

(١٦٨) نكتل عبد الهادي، المصدر السابق، ص٢٣١.

(١٦٩) اسحاق رابين (١٩٢٢–١٩٩٥): رئيس الوزراء الاسرائيلي الخامس، وُلد في ١ اذار، بمدينة القدس، اكمل دراسته في المدرسة الزراعية اليهودية كادوري في الجليل عام ١٩٤٠، وفي العام الثاني انظم الى الهاجاناه وأصبح من كبار قادتها، مما أدى إلى اعتقاله من قبل السلطات البريطانية في عام ١٩٤٦، تم تعينه قائدا لسرية هارئيل التي قاتلت في منطقة القدس في حرب ١٩٤٨، انتخب عن حزب العمل في الكنيست الثامن حتى الكنيست الثالث عشر، في المدة (١٩٧٤–١٩٩٥)، وشغل منصب رئيس اركان الجيش في حرب عام ١٩٦٧، وما لبث ان تقاعد في العام التالي، وشغل سفيرا في الولايات المتحدة الامريكية في المدة (١٩٦٨–١٩٧٣)، وشغل وزيرا للعمل عام ١٩٧٤، وفي ذلك العام وعقب استقالة جولدا مائير تم انتخابه رئيسا للوزراء خلفا لها، وفي عام ١٩٧٦، استقال ايضا من منصبه، وتولى فيها وزارة الدفاع في المدة (١٩٨٤–١٩٩٠)، وفي عام ١٩٩٢، اصبح رئيس الوزراء للمرة الثانية ولعب دوراً أساسياً في معاهدة أوسلو للسلام عام ١٩٩٣، وفي العام التالي، توصلت إسرائيل لاتفاقية سلام مع الأردن. تمّ منح رابين جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٤، اغتيل على يد يهودي متشدد في ٤ تشرين الثاني، في اسرائيل. للمزيد ينظر: موقع رئيس الوزراء، اسحاق رابين، الرابط الإلكتروني
http://www.pmo.gov.il/Arab/History/PastPMM/Pages/rabin.aspx.

(170) Israel Ministry of Foreign Affairs, Document (82), Interview with Defense Minister Rubin on Israel Radio – 19 July 1985, Volume 9-10: 1985-1988, p.2

(١٧١) صلاح العبد الله، الموقف الإسرائيلي– الامريكي من الوفد المشترك، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٥٠–١٥١، المصدر السابق، ص١٦٥–١٦٦

(١٧٢) مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤٤–١٤٥، المصدر السابق، ص١٧١.

(١٧٣) ص–ج، العدد ١٤٤–١٤٥، المصدر السابق، ص١٥١.

(١٧٤) بصدد هذا الموضوع وضح شمعون بيريز قائلا: "لا نستطيع الاشتراك في مؤتمر دولي ما دامت هنالك دولة ما [الصين] لا تعترف بنا، واخرى [الاتحاد السوفياتي] قطعت علاقتها بنا، وثالثة [سوريا] معنية بهزيمتنا، والمنظمات الفلسطينية مثابرة [على نشاطها ضدنا]. للمزيد ينظر: جريدة الشرق الأوسط: ٢٣شباط عام ١٩٨٥.

(١٧٥) عبد الرحيم شطناوي، العدد ١٤٤–١٤٥، المصدر السابق، ص١٢٩.

(١٧٦) للمزيد ينظر: اقتراحات منظمة التحرير الفلسطينية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٥٨ –١٥٩، بيروت، أيار – حزيران عام ١٩٨٦، ص٧٢–٧٦.

(١٧٧) نقلا عن مجلة فلسطين الثورة: ٢٤ اب عام ١٩٨٥.

(١٧٨) نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط: ٢٨ تموز عام ١٩٨٥؛ صلاح العبد الله، العدد ١٥٠–١٥١، المصدر السابق، ص١٣٣

(١٧٩) احمد سيف، المصدر السابق، العدد ١٤٨–١٤٩، تموز– اب عام ١٩٨٥، ص١١٢.

(١٨٠) عدنان أبو عودة، المصدر السابق، ص١٧١.

(١٨١) علي محافظة، القضية الفلسطينية...، ص١٣٧.

(١٨٢) نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط: ٢٢اب عام ١٩٨٥.

(١٨٣) وليم ب كوانت، المصدر السابق، ص٤٧٣

(١٨٤) نقلا عن صحيفة النهار اللبنانية: ٩ اب عام ١٩٨٥.

(١٨٥) نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط: ١١اب عام ١٩٨٥.

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية
مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية /جامعة بابل

(١٨٦) يوسف حسن، نشاطات عربية مكثفة مع "القمة" الطارئة، وضدها، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٥٠-١٥١، المصدر السابق، ص١٤٩.

(187) The public papers of president Ronald Reagan, "Remarks Following Discussions with King Hussein I of Jordan" , September 30 , 1985", p.1-2

(١٨٨) احمد سيف، العدد ١٥٠-١٥١، المصدر السابق، ص١٣٥

(١٨٩) نقلا عن صحيفة الوطن الكويتية: ١١اب عام ١٩٨٥..

(١٩٠) نقلا عن جريدة الشرق الاوسط: ١٨اب عام ١٩٨٥

(١٩١) يوسف حسن، العدد ١٥٠-١٥١، المصدر السابق، ص١٤٩

(١٩٢) نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط: ١ ايلول عام ١٩٨٥.

(١٩٣) نقلا عن صحيفة النهار اللبنانية: ٥ ايلول عام ١٩٨٥.

(١٩٤) نقلا عن صحيفة النهار اللبنانية: ٩ أيلول عام ١٩٨٥.

(١٩٥) عبد السلام المجالي، رحلة العمر من بيت الشعر الى سدة الحكم، شركة المطبوعات، عمان، ١٠٠٤، ص٧١-٧٢

(١٩٦) احمد سيف، العدد ١٥٠-١٥١، المصدر السابق، ص١٣٨

(١٩٧) مجلة الشؤون الفلسطينية، يوميات: موجز الوقائع الفلسطينية من ١٩٨٥\٩\١١الى ١٩٨٥\١٠\٣١، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٥٢-١٥٣، بيروت، تشرين الثاني- كانون الأول عام ١٩٨٥، ص١٨٠.

(198) The public papers of president Ronald Reagan, "Remarks Following Discussions with King Hussein I of Jordan", September 30 , 1985",p.1-2

(١٩٩) على محافظة، القضية الفلسطينية...، ص١٣٧.

(٢٠٠) سميح شبيب، المصدر السابق، ص٩١-٩٢.

(٢٠١) نقلا عن صحيفة السفير اللبنانية: ٢٩ تشرين الأول عام ١٩٨٥.

(٢٠٢) سميح شبيب، المصدر السابق، ص٩٤.

(203) The public papers of president Ronald Reagan, "Remarks Following Discussion with Prime Minister Shamon Peres of Israel", October 17, 1985, p.1.

(٢٠٤) مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٥٢-١٥٣، المصدر السابق، ص١٨٩-١٩٠.

(٢٠٥) على محافظة، القضية الفلسطينية...، ص١٣٧.

(٢٠٦) ميخائيل سليمان وآخرون، المصدر السابق، ص٢٥٧.

(٢٠٧) سميح شبيب، المصدر السابق، ص٩٨.

(٢٠٨) على محافظة، القضية الفلسطينية...، ص١٣٧.

(٢٠٩) عبد الرحيم الشطناوي، موقف فرنسي سلبي وواشنطن تفتعل التوتر، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٥٤-١٥٥، بيروت، كانون الثاني \ شباط عام ١٩٨٦، ص١٤٥.

(٢١٠) نقلا عن صحيفة النهار اللبنانية: ٩كانون الثاني عام ١٩٨٦.

(٢١١) عبد السلام المجالي، المصدر السابق، ص٧٤.

(٢١٢) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦، "نص خطاب الملك حسين العاهل الأردني الذي وجهه إلى الأمة حول علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٤٧٧.

(٢١٣) عدنان أبو عودة، المصدر السابق، ص١٧١.

(٢١٤) علي محافظة، القضية الفلسطينية...المصدر السابق، ص ١٣٨.

(٢١٥) سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٨٥ – ١٩٩٥، الجزء الثاني، دار ورد الأردنية، عمان، ٢٠١٤، ص٥٧٣.

(٢١٦) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦، المصدر السابق، ص٥٦٧.

(٢١٧) محمد منصور محمد، المصدر السابق، ص١١٣.

(٢١٨) سميح شبيب، المصدر السابق، ص٩٨.

(٢١٩) نقلا عن صحيفة الرأي الاردنية: ١٧تشرين الأول عام ١٩٨٥.

(٢٢٠) محمود الخطيب، محاولة ابرام صفقة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٦٤-١٦٥، بيروت، تشرين الثاني- كانون الأول عام ١٩٨٦، ص١٤٩.

(٢٢١) محمد منصور، المصدر السابق، ص١١٣.

(٢٢٢) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦، المصدر السابق، ص٥٥٩-٥٦٠.

(٢٢٣) علي محافظة، القضية الفلسطينية...المصدر السابق، ص ١٣٨.

(٢٢٤) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦، المصدر السابق، ص٥٦٧

(٢٢٥) أحمد شاهين، التنسيق الأردني – الفلسطيني انقطاع أم قطيعة؟، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٥٦-١٥٧، بيروت، آذار/ نيسان عام ١٩٨٦، ص١٢١.

(٢٢٦) جورج شولتز، المصدر السابق، ص ٢١٧.

(٢٢٧) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦، المصدر السابق، ص٥٦٩.

(٢٢٨) المصدر نفسه، ص٥٧٧.

(٢٢٩) للمزيد ينظر: أحمد شاهين، المصدر السابق، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٥٦-١٥٧، ص١٢١-١٢٣.

(٢٣٠) احمد شاهين، مشاريع السلام بين النوايا والوقائع، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٣٨-١٣٩، أيلول – تشرين الأول عام ١٩٨٤، ص٦٢.

(٢٣١) علي محافظة، القضية الفلسطينية...، ص ١٣٨.

(٢٣٢) سميح شبيب، المصدر السابق، ص١٠١.

(٢٣٣) ميخائيل سليمان واخرون، المصدر السابق، ص٢٥٧.

(٢٣٤) علي محافظة، القضية الفلسطينية...، ص ١٣٨.

(٢٣٥) مديحة المدفعي، الأردن وحرب السلام، ترجمة: رشيد أبو غيدا، مكتبة برهومة، عمان، ١٩٩٣، ص٢٥٢.

(٢٣٦) لطفي الخولي: الظاهر والباطن في الأزمة الأردنية – الفلسطينية، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية بالقاهرة، قسم المعلومات والوثائق، ١٩٨٦، ص٢.

(٢٣٧) طارق العاص، دبلوماسية السلام الأردنية (١٩٦٧-١٩٩٥)، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦، ص٢٥٣.

(٢٣٨) ناصر طهبوب، السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، مكتبة القبس، عمان، ١٩٩٤، ص٢٢٣.

(٢٣٩) أشار البيان إلى أن من بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية، إلغاء بعض صلاحيات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، كإلحاق مراكز الشباب في المخيمات الفلسطينية بالوزارات الأردنية. وأكد المجلس طرد عطا الله عطا

الله (أبو الزعيم) وغازي عطا الله من حركة فتح لمخالفتهما النظام الأساسي فيها، وتعاملهما مع النظام الأردني. للمزيد ينظر: بيان حركة فتح ضد النظام الأردني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٦٠-١٦١، بيروت، تموز\ اب عام ١٩٨٦، ص٨٦-٨٩.

(٢٤٠) للمزيد ينظر: نص القرار الأردني بإغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٦٠-١٦١، المصدر نفسه، ص٨٩-٩٠.

(٢٤١) محمود الخطيب، المصدر السابق، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٥٨-١٥٩، ص١٤٦.

المصادر.

أولا: الوثائق الأجنبية المنشورة.

- Israel Ministry of Foreign Affairs, Document (11), Interview with Defense Minister Sharon on Israel Radio- 10 June 1982, Volume 8: 1982-1984.
- Israel Ministry of Foreign Affairs, Document (21), Address in the Knesset by Prime Minister Peres-3 December 1984, Volume 9-10: 1984-1988.
- Israel Ministry of Foreign Affairs, Document (81), "Interview with Prime Minister Peres on Israel Television" – 17 July 1985, Volume 9-10: 1985-1988.
- Israel Ministry of Foreign Affairs, Document (82), Interview with Defense Minister Rubin on Israel Radio – 19 July 1985, Volume 9-10: 1985-1988.
- The public papers of president Ronald Reagan, "Remarks at the Welcoming Ceremony for King Fahd bin Abdel-Aziz Al Saudi Arabia", February 11, 1984.
- The public papers of president Ronald Reagan, "Remarks of the President Reagan, President Mohammed Hosni Mubarak of Egypt, and King Hussein 1 of Jordan Following their Meetings", February 14, 1984.
- The public papers of president Ronald Reagan, "Interview with Midwest Regional Reporters on Foreign and Domestic Issues", March 20, 1984.
- The public papers of president Ronald Reagan, " Remarks of the President and Prime Minister Shimon Peres of Israel Following their Meetings", October 9, 1984.
- The public papers of president Ronald Reagan, "Remarks and Question-and-Answer Session with Reports Following Discussion with King Hussein I of Jordan", may 29, 1985.
- The public papers of president Ronald Reagan, "Remarks Following Discussions with King Hussein I of Jordan" , September 30 , 1985".
- The public papers of president Ronald Reagan, "Remarks Following Discussion with Prime Minister Shamon Peres of Israel", October 17, 1985.
- The Security Council.Resolution (242) 1967 of 22 November 1967.
- The Security Council.Resolution (338), 1973 of 22 October 1973.

ثانيا: الكتب العربية والاجنبية.

- ادور زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦.

- آن لش، إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين (فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.
- بهجت أبو غربية، من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية، من النكبة إلى الانتفاضة (٢٠٠٠-١٩٤٩)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.
- تمام البرازي، أمريكا والعرب شاهد عيان ١٩٨٣ -١٩٩٠، الجزء الاول، دار الجليل، بيروت، ١٩٩٢.
- جورج بول وبول دوغلاس، أمريكا وإسرائيل علاقة حميمية: التورط الإسرائيلي مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٧، حتى الان، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، بيسان للنشر، ١٩٩٤.
- جورج شولتز، مذكرات جورج شولتز – اضطراب ونصر، ترجمة: محمد محمود دبور وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤.
- خالد الحسن، الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك (عمان ١١\١٢ ١٩٨٥) في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك، دار الجليل، عمان، ١٩٨٥، ص١٣٩.
- سليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٨٥ - ١٩٩٥، الجزء الثاني، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.
- سميح شبيب، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلات في البيئة الرسمية العربية – دول الطوق ١٩٨٢- ١٩٨٧، دار شرق برس، نيقوسيا، ١٩٨٨، ص٤٩.
- طارق العاص، دبلوماسية السلام الأردنية (١٩٦٧-١٩٩٥)، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦.
- طلال الصافي، الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية (١٩١٧-١٩٨٧)، الجزء الأول، دار أبو عرفة، القدس، ١٩٨٧.
- عبد الرزاق محمد اسود، الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٧٨.
- عبد السلام المجالي، رحلة العمر من بيت الشعر الى سدة العمر، شركة المطبوعات، عمان، ٢٠٠٤.
- عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، الجزء السابع، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٤.
- عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسية، الجزء الخامس، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٤.
- عدنان أبو عودة، إشكاليات السلام في الشرق الأوسط رؤية من الداخل، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٩٩.

- على محافظة، الديمقراطية المقيدة، حالة الأردن ١٩٨٩- ١٩٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
- على محافظة، عشرة أعوام من الكفاح والبناء، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية، من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٧، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٨.
- علي محافظة، القضية الفلسطينية في خطابات الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٥٢-١٩٩٩، مركز الدراسات الاستراتيجية/ الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٢٠.
- لطفي الخولي: الظاهر والباطن في الأزمة الأردنية – الفلسطينية، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية بالقاهرة، قسم المعلومات والوثائق، ١٩٨٦.
- محمد شلبي، الأردن وعملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٧٩-١٩٩٤)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.
- محمود عباس -أبو مازن-، طريق أوسلو: موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، شركة المطبوعات، بيروت، ١٩٩٤.
- مديحة المدفعي، الأردن وحرب السلام، ترجمة: رشيد أبو غيدا، مكتبة برهومة، عمان، ١٩٩٣.
- مركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي، دولة السيد طاهر المصري، الموقع الالكتروني.
- مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
- مكتب الأمانة العامة للقيادة القومية- سوريا، مراكز الدراسات الأمريكية وصناعة القرار، سلسلة دراسات استراتيجية، دمشق، ٢٠٠٨.
- منير الهور وطارق الموسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ ١٩٤٧-١٩٨٢، دار الجليل، عمان ١٩٩٣.
- ميخائيل سليمان واخرون، فلسطين والسياسة الامريكية من ويلسون الى كلينتون، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦.
- ناصر طهبوب، السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، مكتبة القبس، عمان، ١٩٩٤.
- نكتل عبد الهادي محمد، موقف الولايات المتحدة الامريكية من القضية الفلسطينية ١٩٧٨-١٩٩٣ (دراسة تاريخية)، دار المعتز للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٥.
- هالة مصطفى، الفلسطينيون أمام الحل الأردني، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٢، السنة ٢١، مؤسسة الاهرام، د-ت، ص٣٥؛
- هشام الدجاني، الإدارات الامريكية ... وإسرائيل، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤.

❖ وليام ب.كوانت، عملية السلام "الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ عام ٩٦٧ "، ترجمة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤.

❖ يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦، "نص خطاب الملك حسين العاهل الأردني الذي وجهه إلى الأمة حول علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

❖ Nigel Ashton, King Hussein of Jordan: A political Life, Yale University Press, New Haven and London, 2008.

ثالثا: الرسائل الجامعية.

❖ رباح مرزه خضير المدحتي، دور منظمة التحرير الفلسطينية في الحرب الاهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٨٢)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة كربلاء، ٢٠١٥.

❖ محمد منصور محمد أبو ركبة، السياسة الخارجية الأردنية تجاه القضية الفلسطينية (١٩٨٢-١٩٩٤)، أطروحة دكتوراه، البحوث والدراسات التاريخية، جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ٢٠١٢.

رابعا: المجلات والصحف العربية والأجنبية.

١- المجلات.

❖ مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ١٥، العدد ٤، جامعة بابل، ٢٠٢٥.

❖ مجلة كلية الآداب الفراهيدي، العدد ١١، جامعة تكريت، ٢٠١٢.

❖ مجلة المجلة لندن العدد ٢٦٤، عام ١٩٨٥.

❖ مجلة فلسطين الثورة، العدد ٥٤٥-٥٤٦، عام ١٩٨٥.

❖ مجلة شؤون فلسطينية، الاعداد ١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٤-١٦٥، بيروت، ١٩٨٤-١٩٨٥-١٩٨٦.

٢- الصحف.

❖ صحيفة الاهرام المصرية عام ١٩٨٥.

❖ صحيفة الرأي الاردنية عام ١٩٨٥.

❖ صحيفة السفير اللبنانية عام ١٩٨٥.

❖ صحيفة السياسة الكويتية عام ١٩٨٥.

❖ صحيفة الشرق الأوسط عام ١٩٨٥.

❖ صحيفة القبس الكويتية عام ١٩٨٥.

❖ صحيفة النهار اللبنانية عام ١٩٨٥-١٩٨٦.
❖ صحيفة الوطن الكويتية عام ١٩٨٥.
❖ صحيفة دافار الاسرائيلية عام ١٩٨٥.
❖ صحيفة عل همشمار الإسرائيلية عام ١٩٨٥.
❖ صحيفة معاريف الاسرائيلية عام ١٩٨٥.
❖ صحيفة هموديع الإسرائيلية عام ١٩٨٥.
❖ صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية عام ١٩٨٥.

خامسا: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

❖ موقع التراث الملكي الهاشمي، الرابط الالكتروني.
https://royalheritage.jo
❖ موقع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، الرابط الالكتروني.
https://www.reaganlibrary.gov
❖ موقع رئيس الوزراء الاسرائيلي، الرابط الإلكتروني.
http://www.pmo.gov.
❖ موقع رئيس دولة اسرائيل، الرابط الإلكتروني.
http://www.president.gov.
❖ موقع مركز العودة الفلسطيني، الرابط الإلكتروني.
https://prc.org.uk/?lang=ar
❖ موقع مركز بيرس للسلام، الرابط الإلكتروني.
http://www.peres-center.org.
❖ موقع مكتبة الرئيس كارتر، الرابط الإلكتروني.
https://www.jimmycarterlibrary.gov.
❖ موقع منظمة التحرير الفلسطينية الرسمي، الرابط الالكتروني.
https://www.plo.ps/ar
❖ موقع موسوعة الجزيرة الرسمي، الموقع الالكتروني.
https://www.aljazeera.net